

أثر مراعاة التناسب اللفظي في الأحكام النحوية والتصريفية

بحث مستل من مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة
العدد الحادي والثلاثون (الجزء الأول) ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

تأليف

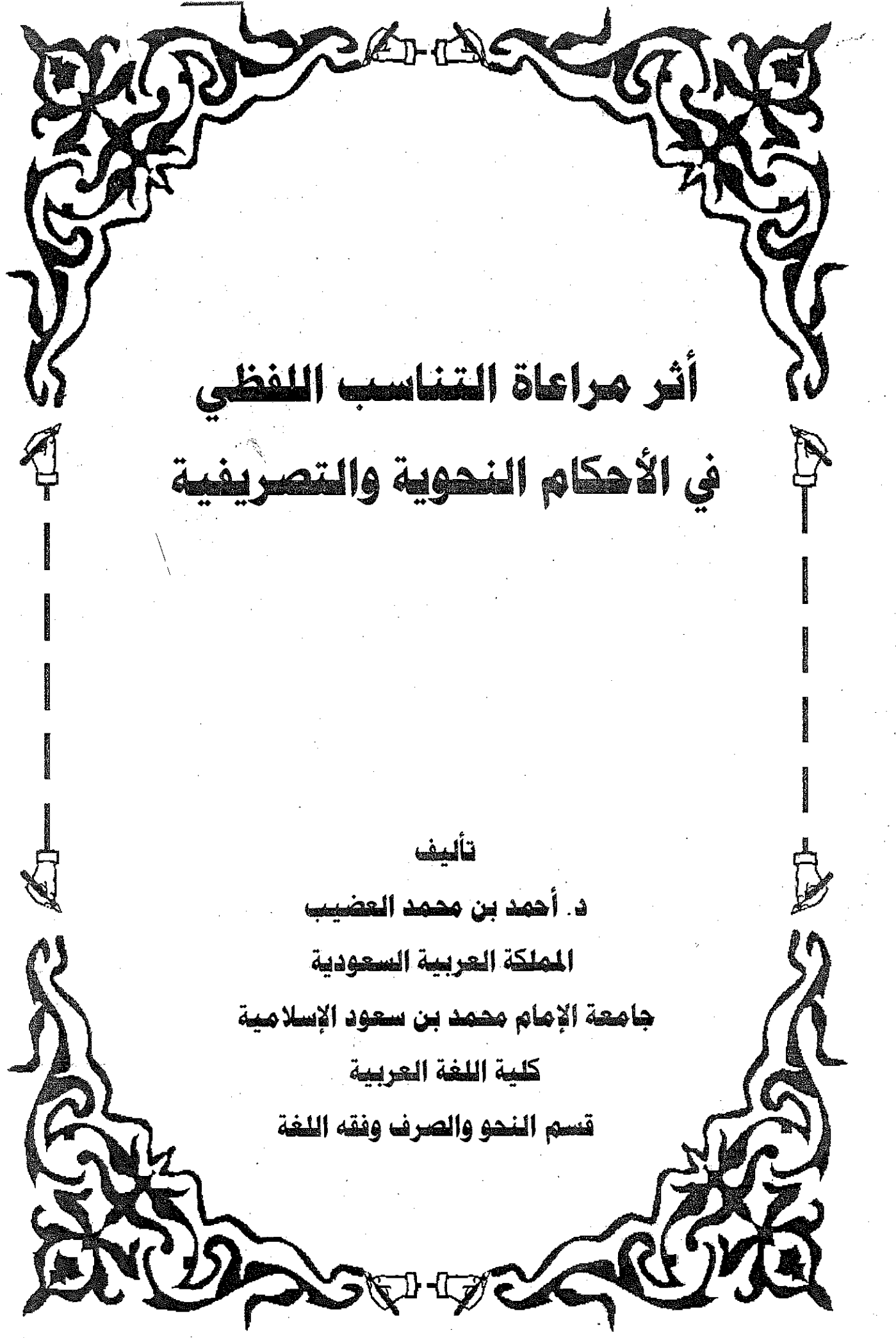
د. أحمد بن محمد العضيف

المملكة العربية السعودية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية اللغة العربية

قسم النحو والصرف وفقه اللغة



أثر مراعاة التناسب اللفظي
في الأحكام النحوية والتصريفية

تأليف

د. أحمد بن محمد العضيبي

المملكة العربية السعودية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية اللغة العربية

قسم النحو والصرف وفقه اللغة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إِن الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا
وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَمَا بَعْدُ :

فَلَا رَيْبَ أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمَ تَحْمِلُ مِنَ الْمِيزَاتِ
الكَثِيرَةِ الَّتِي تَوْهَلُهَا لَيْلُ هَذَا الشَّرْفِ الْعَظِيمِ، وَمِنْ مِيزَاتِهَا الَّتِي شُغِلَ بِهَا الْعُلَمَاءُ
قَدِيمًا وَحَدِيثًا غِزَارَةٌ أَلْفَاظُهَا وَتَعَدُّدُ مَعَانِيهَا، وَالتَّنَوُّعُ فِي الْأَسَالِيبِ اللَّفْظِيَّةِ الَّتِي
تَحْمِلُ الْمَعَانِي، وَمِنْ الْأُمُورِ الْبَدِيعَةِ الَّتِي تَمَيَّزَتْ بِهَا هَذِهِ اللُّغَةُ السَّجْعُ أَوْ التَّنَاسُبُ
الْلَفْظِيُّ أَوْ الْفَوَاصِلُ، وَقَدْ عُنِيَ الْعَرَبُ الْفَصَحَاءُ بِالْأَلْفَاظِ وَعَمَدُوا إِلَى تَنَاسُبِهَا
وَإِتْرَافِهَا قَدْرَ الْإِمْكَانِ، وَمِنْ إِغْيَالِ عِنَايَتِهِمْ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ رَجَعُوا عَنِ الْأَصْلِ أَوْ
الْقِيَاسِ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ هَذِهِ الْغَايَةِ.

وَقَدْ رَأَيْتُ فِي كُتُبِ النُّحُوِّ إِشَارَاتٍ مُتَفَرِّقَةً عَنِ هَذَا الْأَمْرِ، وَجَلُّ هَذِهِ
الْإِشَارَاتُ لَا تَخْرُجُ عَنِ صَرْفِ الْمَنْوَعِ مِنَ الصَّرْفِ مَرَاعَاةً لِلتَّنَاسُبِ اللَّفْظِيِّ،
عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي الْوَاقِعِ لَيْسَ مَقْصُورًا عَلَى ذَلِكَ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَجْمَعَ شَتَاتِ هَذِهِ
الظَّاهِرَةِ، وَذَلِكَ فِي الْبَحْثِ الدَّقِيقِ عَنِ الشُّوَاهِدِ النَّثْرِيَّةِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ
ذَلِكَ، فَعَمَدْتُ إِلَى كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَإِعْرَابِ الْقُرْآنِ وَشُرُوحِ الْحَدِيثِ
وَكَتُبِ اللُّغَةِ بِالْبَحْثِ وَالتَّنْقِيبِ، فَوَقَعَتْ عَيْنَايَ عَلَى شُّوَاهِدٍ عَدِيدَةٍ صَرَّحَ فِيهَا
الْعُلَمَاءُ بِأَنَّ فِيهَا مَا يَخَالِفُ الْقِيَاسَ أَوْ الْأَصْلَ مَرَاعَاةً لِلتَّنَاسُبِ اللَّفْظِيِّ، فَأَرَدْتُ
أَنْ أَجْمَعَهَا فِي بَحْثٍ، وَأَصْنِفَهَا فِي مَبَاحِثٍ عَلَى حَسَبِ عِلَاقَتِهَا بِالْأَحْكَامِ النَّحْوِ
وَالتَّصْرِيفِيَّةِ، مَبِينًا مَا وَقَعَ فِيهَا مِنْ مَخَالَفَةِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ.

وقد سميتُ هذا البحثُ بـ "أثر مراعاة التناسب اللفظي في الأحكام النحوية والتصريفية"، وقصرته على النثر من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب، أما الشعر فبابه الضرورة الشعرية؛ فلم أتطرق إليه، وقد أفرد للبحث في الضرورة كتبٌ كثيرة قديماً وحديثاً، ومجال الكلام فيها واسع جداً.

وقد جاءت أكثر شواهد هذا البحث من القرآن الكريم، مع أنني لم أقصر البحث عليه، والسبب في ذلك أن هذا القرآن حظي بعناية العلماء في ألفاظه ومعانيه، فكثير كلامهم فيه، وكثرت مؤلفاتهم في إعجازه وبيانه وإعراجه، فلا ريب أن تكون أكثر شواهد البحث منه، غير أنه لم يخلُ من شواهد نثرية من كلام سيد المرسلين - ﷺ -، ومن كلام فصحاء العرب.

وكل ما سقته من شواهد في هذا البحث قد التزمتُ أن يكون للعلماء فيها تصريح بما فيه مخالفة للأصل أو القياس؛ لذا فإنني قد سقت بعد كل شاهد نصاً صريحاً من عالم فيه بيان لتلك المخالفة، مع الإشارة في الهامش إلى مصادر أخرى صرّحتُ بذلك.

وقد ألفتُ البحث من مقدمة، وتمهيد ذكرت فيه ثلاث مسائل، الأولى عن علاقة مراعاة التناسب اللفظي بالمعنى، والثانية تعريف بمصطلح الفاصلة ورأس الآية والفرق بينهما، والثالثة عن حكم وصف القرآن الكريم بالسجع، والفرق بينه وبين الفواصل.

ثم بدأت في صلب البحث، فجعلته ثمانية مباحث، تناولتُ فيها بالتفصيل أثر مراعاة التناسب اللفظي في الأحكام النحوية والتصريفية، أولها : أثرها في الحذف والزيادة، والثاني : أثرها في الإفراد والتثنية والجمع، والثالث : أثرها

في التذكير والتأنيث، والرابع: أثرها في الإعراب، والخامس: أثرها في الممنوع من الصرف، والسادس: أثرها في التقديم والتأخير، والسابع: أثرها في التناوب بين الجمل والأفعال والأسماء والحروف، والثامن: أثرها في الإبدال والإعلال.

ثم ختمته بإيراد أبرز نتائجه، ثم ذكرتُ ثبَتًا للمصادر والمراجع.

التمهيد :

يعد النظر في تناسب الألفاظ وما حدث بسبب مراعاتها من تغيير في بعض الأحكام النحوية من علم النحو الذي ينبغي على النحوي أن يدركه ويتأمله ويراعيه عند حديثه عن الأحكام النحوية، وأن يعلم أنه ربما صُرف الكلام عما هو أولى في القواعد إلى غيره جلبًا لهذه المصلحة.

ومن النصوص الدالة على أن ذلك من علم النحو، وأنه مما تجدر العناية به ما نقله القفطي عن معاذ الهراء، وهو أحد أئمة النحو الكوفي في قوله : (وما نقل من نحو معاذ الهراء أنه قال لمن سأله : إنما كتبوا : ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعَمُنِي ﴾ ^(١) بياء؛ لأنها ليست رأس آية، وكتبوا ﴿ وَيَسْقِينِ ﴾ بغير ياء؛ لأنها رأس آية) (٢).

فانظر إلى قوله : "من نحو"، ثم مثل لهذا النحو المنقول عنه بالتعليل عن سبب إبقاء الياء في "يطعمني" وحذفها من "يسقين" مع أنهما فعلان مضارعان وقعا في آية واحدة، وهذا أمر ملفت يستحق السؤال، فذكر أن سبب ذلك مراعاة التناسب اللفظي.

وقبل البدء في الحديث عن مباحث هذا الموضوع رأيت أنه يحسن التمهيد له بالوقوف على ثلاث مسائل يجدر التنبيه عليها؛ لأن لها علاقة وثيقة به، الأولى العلاقة بين التناسب اللفظي والمعنى المراد، والثانية التعريف بمصطلح الفاصلة ورأس الآية والفرق بينهما؛ فهما مصطلحان كثر ورودهما في نصوص العلماء التي جاءت تعليقًا على شواهد هذا البحث، والثالثة حكم إطلاق السجع على القرآن الكريم، والفرق بينه وبين الفواصل.

(١) الشعراء ٧٩.

(٢) إنباه الرواة ٢٩٥/٣.

المسألة الأولى : علاقة مراعاة التناسب اللفظي بالمعنى:

العناية بالألفاظ أمر مهم؛ لأنها الوعاء الذي يحمل المعنى المراد، ولا يمكن إيصال ما يريده المتكلم من معانٍ إلا عن طريق هذه الألفاظ، فكلما عُني بها حق العناية وصل المعنى إلى المخاطب كما أراده المتكلم، وإن المخاطب قد يملُّ أو يسهو من طول الكلام أو زعورة معانيه، فيحتاج إلى ما يشحذ ذهنه للانتباه، ويشوقه لاستماع المزيد منه، وخير طريق إلى ذلك العناية بالألفاظ التي تحمل تلك المعاني، وقد عرف عن الفصحاء أمور بديعة أرادوا منها تحقيق تلك الغاية، فعمدوا إلى ما يسمى بالجناس والطباق والسجع، ونحوها، وإن ما عرف عن العرب في كلامهم من سجع غير متكلف ورد مثله في القرآن الكريم، لكن مال أكثر العلماء إلى عدم تسميته سجعاً، فعبروا عنه بألفاظ، منها الفواصل أو رعوس الآي، أو التناسب اللفظي.

ومراعاة التناسب اللفظي أو السجع أمر له أهميته واعتباره في القرآن الكريم وفي كلام العرب، وقد ترتب على ذلك أنه قد يعدل أحياناً عن الأصل في القواعد النحوية والتصريفية إلى غيره من أجل تحقيق تلك المناسبة (١)، وربما تركت بعض الأمور التي يوجبها القياس طلباً للمناسبة اللفظية (٢).

وللعلماء نصوص صريحة تؤكد ذلك، منها ما نص عليه الزجاج في قوله : (ومن قرأ (قواريراً) فصرف الأول فلائله رأس آية، وترك صرف الثاني؛ لأنه ليس بآخر آية، ومن صرف الثاني أتبع اللفظ اللفظ؛ لأن العرب ربّما قلبت إعراب الشيء ليتبع اللفظ اللفظ، فيقولون: "هذا حُجْرٌ ضَبٌّ حَرْبٍ"، وإنما الحَرْب من نعت الحُجْر، فكيف بما يترك صرفه؟ وجميع ما يترك صرفه يجوز

(١) انظر : البلاغة العربية ١/٣٦٠.

(٢) انظر : لسان العرب ٥/٢٧٣، وتاج العروس ١٤/٣٣١.

صرفه في الشعر (١). وفي قلب الإعراب مخالفة صريحة للقياس الذي يجب أن يتبع.

ومنها قول ابن سيده : (... وقد يَجُوزُ أن يَكُونُوا قَالُوا ذَلِكَ لِلسَّجْعِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَتَرَكُونَ لِلسَّجْعِ أَشْيَاءَ يوجبها القياس) (٢).

وقول أبي حيان : (وَكَثِيرًا مَا يَحْسُنُ مَعَ الْفَوَاصِلِ مَا لَا يَحْسُنُ ذُوهُ) (٣).

وقول السيوطي : (وقد ألف الشيخ شمس الدين بن الصائغ الحنفي كتاباً سماه "إحكام الراي في أحكام الآي" ، قال فيه: إن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية يُرتكب بها أمور من مخالفة الأصول) (٤).

وغاية الفصاحة والبلاغة الجمع بين التناسب اللفظي وسلامة المعنى المراد دون تكلف، قال ابن عاشور : (... لِأَنَّ الْفَوَاصِلَ وَالْأَسْجَاعَ مِنْ أَفَانِينَ الْفَصَاحَةِ، وَفِيهِمَا تَظْهَرُ بَرَاعَةُ الْكَلَامِ؛ إِذْ يَكُونُ فِيهِ إِيفَاءٌ بِحَقِّ الْفَاصِلَةِ مَعَ السَّلَامَةِ مِنَ التَّكْلِيفِ، كَمَا تَظْهَرُ بَرَاعَةُ الشَّاعِرِ فِي تَوْفِيْتِهِ بِحَقِّ الْقَافِيَةِ إِذَا سَلِمَ مَعَ ذَلِكَ مِنَ التَّكْلِيفِ) (٥).

وفي مقابل ذلك فإنه من ديك الكلام الإخلال بالمعنى من أجل تحقيق المناسبة اللفظية (٦). وإن مخالفة الأصل النحوي أو الصرفي أو القياس من أجل مراعاة التناسب لا تعني بالضرورة فساد المعنى أو قصوره؛ فقد يظهر المعنى

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٦٠.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ١٠/٣٣٤.

(٣) البحر المحيط ٨/١٨٠.

(٤) معترك الأقران في إعجاز القرآن ١/٢٦.

(٥) التحرير والتنوير ٩/٢١٩.

(٦) انظر : المنحول ٢٥٨.

المراد جلياً من القرائن الحالية أو المقالية مع تلك المخالفة، لا سيما أنه قد تحققت بها أغراض معنوية ولفظية، فالمعنوية كثيرة كالتشويق والحصر والاهتمام، واللفظية كتحقيق المشاكلة اللفظية التي لم تطلب لذاتها، وإنما لتحقيق غاية سامية، وهي الإسهام في إيصال المعنى المراد للمخاطب كجلب انتباهه، وطرده الملل الذي قد ينتابه، وتجميل الكلام وتزيينه بالألفاظ والأساليب البديعة التي تزيد جماله جمالاً.

ومهما يكن من أمر فإنه لا يصر إلى مراعاة التناسب اللفظي إلا مع تحقيق معنى يراد، وبخاصة في كلام الله سبحانه، وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم، قال أبو حفص النعماني في ثنانيا حديثه عن الفاصلة وأثرها في العدول عن الأصل: (فلا يقدم ويؤخر اللفظ بلا معنى) (١).

المسألة الثانية: التعريف بمصطلحي الفاصلة ورأس الآية والفرق بينهما:

تردد كثيراً مصطلحا رأس الآية والفاصلة في كلام المفسرين ومعربي القرآن في سياق حديثهم عن ظاهرة التناسب اللفظي في الآيات القرآنية خاصة، فرأيت أن أقف هنا وقفة يسيرة من أجل التعريف بهذين المصطلحين وبيان الفرق بينهما.

فالمقصود برأس الآية آخر الآية. وإطلاقهم عليها ذلك مجازاً، فسموا آخر الشيء رأساً؛ لأنه مبدأ مثله من آية أخرى (٢).

ونصوص العلماء التي وقفت عليها تؤكد ذلك، ومنها قول الزجاج: (ومن قرأ (قواريراً) فصرف الأول فلائحة رأس آية، وترك صرف الثاني؛ لأنه ليس

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٦/١٢٥.

(٢) انظر: مرقاة المفاتيح ٩/٣٧٢٦، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٨/٢٨٩.

بآخر آية) (١). فقال مرة: رأس آية، وأخرى: آخر آية، ومراده واحد؛ فهذا دليل على أنهما بمعنى واحد.

وقال أيضاً: (فيقول: ﴿رَبِّي أَهَانٌ﴾ [الفجر: ١٦]، فهو على ضربين مع النون، فإذا كان رأس آية فأهل اللغة يسمون أواخر الآي الفواصل) (٢). فعبّر عنها مرة برأس آية، ومرة أخرى بأواخر الآي. والفاصلة هي الكلام التام المنفصل عما بعده (٣).

وسبب تسمية العلماء الفاصلة بذلك لمناسبة قوله تعالى (٤): ﴿كَتَابٌ فَصَّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: ٣]. وتسمى فاصلة؛ لأنه ينفصل عندها الكلامان، وذلك أن آخر الآية فصل بينها وبين ما بعدها (٥). والفرق بينها وبين رأس الآية أن الفاصلة أعم منها؛ لأن كل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية (٦).

وقد وقفت على كلامٍ للزجاج يؤيد ذلك، قال: ﴿وَأَيَّيَ فَاتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٤٠] حذفت الياء، وأصله "فارهبوني"؛ لأنها فاصلة، ومعنى فاصلة رأس آية ليكون النظم على لفظ متسق، ويسمى أهل اللغة رءوس الآي الفواصل، وأواخر الأبيات: القوافي (٧). فيظهر هنا أنه ذكر صراحة أن معنى

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٦٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٨٩.

(٣) انظر: البيان في عد آي القرآن ١٢٦، وأبجد العلوم ٤٧٢، ٥١٤.

(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن ١/٥٤، والموسوعة القرآنية ٢/٢٧٦.

(٥) انظر: الموسوعة القرآنية ٢/٢٧٦.

(٦) انظر: البيان في عد آي القرآن ١٢٦، والبرهان في علوم القرآن ١/٥٤، والإتقان في علوم

القرآن ٣/٣٣٢، وأبجد العلوم ٤٧٢، ٥١٤.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ١/١٢١.

الفاصلة رأس الآية، ولا بأس بهذا الإطلاق؛ لأن الفاصلة أعم من رأس الآية، وإطلاق رأس الآية هنا صحيح كذلك؛ لأن الفعل "اتقون" وقع في نهاية الآية. وهناك نص آخر لأبي حيان يظهر فيه أن رأس الآية داخل في مصطلح الفاصلة، قال: (... فَالْمَعْنَى إِلا أَكْرَمْتُهَا، وَلَكِنَّهُ لَمَّا طَالَ الْكَلَامُ أُعِيدَ الِاسْتِنَاءُ عَلَى سَبِيلِ التَّوَكِيدِ، وَحَسَنَهُ كَوْنُهُ فَاصِلَةً رَأْسَ آيَةٍ) (١).

المسألة الثالثة: حكم وصف القرآن الكريم بالسجع، والفرق بينه وبين الفواصل:

في ثنايا بحثي عن أثر مراعاة التناسب اللفظي في الأحكام النحوية والتصريفية في كلام سيد المرسلين وكلام العرب المنشور رأيت أن مصطلح السجع هو الذي يطلق غالباً، في حين أنني لم أجده في كتب إعراب القرآن والتفسير إلا نادراً، ولا أظن أن هذا الأمر صدر عن هؤلاء العلماء من غير قصد؛ لذا فقد رأيت أن أبحث عن سبب تحاشي جل العلماء إطلاق السجع على القرآن الكريم، وبعد البحث تبين لي أن للعلماء في هذه المسألة قولين (٢):

القول الأول:

ذهب جمهور العلماء (٣) إلى عدم جواز إطلاق السجع على القرآن الكريم، وكان أول من قال بذلك الأشاعرة (٤)، ثم تبعهم جماعة منهم

(١) البحر المحيط ٥٣٦/٤.

(٢) انظر تفصيل الخلاف في هذه المسألة في المثل السائر في أدب الكاتب ٢١٤/١، والبرهان في علوم القرآن ٥٤/١، والإتقان في علوم القرآن ٣٣٤/٣ - ٣٣٨، ومعتك الأقران في إعجاز القرآن ٢٥/١، وخصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية ٢١٩/١ - ٢٢٤، والمعجزة الكبرى القرآن ٢١٧ - ٢٢٢، وعلوم البلاغة: البيان، المعاني، البديع ٣٦٣/١.

(٣) انظر: الدر المصون ٢٢٥/٩، واللباب في علوم الكتاب ١٢٤/١٦، والسراج المنير ٣٢٢/٣.

(٤) انظر: إعجاز القرآن للباقلاني ٥٧، والبرهان في علوم القرآن ٥٤/١، وحاشية الشهاب على

تفسير البيضاوي ٢٢٩/١.

الرماني (١)، والباقلاني (٢)، والسمين الحلبي (٣).

ومن أدلتهم التي استندوا عليها في التحريم:

١- أن هناك فرقاً بين السجع والفواصل؛ فالسجع يُقصد ثم يُحال المعنى عليه، وهذا فيه نوع من التكلف، أما الفاصلة فالمقصود بها المعنى أولاً، ثم يُحال عليه اللفظ؛ فالسجع عيب والفواصل بلاغة (٤).

٢- أن القرآن كلام الله؛ فلا يجوز وصفه بما لم يرد به إذن شرعي (٥).

٣- أن السجع (أصله من سَجَع الطَّيْرُ فَشَرَّفَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ أَنْ يُسْتَعَارَ لشيءٍ فيه لفظٌ هو أصلٌ في صوتِ الطَّائِرِ، ولأجلِ تَشْرِيفِهِ عَنْ مُشَارَكَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْكَلَامِ الْحَادِثِ فِي اسْمِ السَّجْعِ الْوَاقِعِ فِي كَلَامِ آحَادِ النَّاسِ) (٦).

٤- أن السجع كله مذموم، ولا يصح إطلاق شيء من القرآن على ما هو مذموم (٧).

القول الآخر:

ذهب بعض العلماء إلى جواز وقوعه في القرآن الكريم، بل قالوا: إنه واقع أصلاً، ومثلوا له بآيات عدة ورد فيها السجع، ومنهم ابن الأثير (٨)،

(١) انظر: سر الفصاحة ١٢٧، والبرهان في علوم القرآن ٥٤/١، والإتقان في علوم القرآن

٣٣٤/٣، ومعتك الأقران في إعجاز القرآن ٢٥/١.

(٢) انظر: إعجاز القرآن له ٥٧، والبرهان في علوم القرآن ٥٤/١.

(٣) انظر: الدر المصون ٢٢٥/٩.

(٤) انظر: سر الفصاحة ١٢٧، والبرهان في علوم القرآن ٥٤/١، ومعتك الأقران في إعجاز القرآن ٢٥/١.

(٥) انظر: البرهان في علوم القرآن ٥٤/١.

(٦) انظر: البرهان في علوم القرآن ٥٤/١.

(٧) انظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢٢٩/١.

(٨) انظر: المثل السائر في أدب الكاتب ٢١٤/١.

وابن سنان الخفاجي (١)، وأبو هلال العسكري (٢).

ورأوا أنه لا مانع من أن يوصف القرآن بأن فيه سجعاً، ولكنه سجع في أعلى مراتب الكلام، بحيث لا يمكن أن يجاربه أحد، ولا يصل إلى علوه أحد من الخلق، وأنه لا فرق بين السجع والفواصل.

وأن مراعاة السجع في الكلام من غير تكلف جائز شرعاً ولا لغة (٣).

ومن هذا الاستعراض المختصر لهذا الخلاف يفهم أمران :

أحدهما : الفرق بين السجع والفواصل؛ فالذين منعوا إطلاق السجع في القرآن يرون أن بينهما فرقاً، والذين أجازوا إطلاقه على القرآن رأوا أنه لا فرق بينهما.

الآخر : أن سبب تحاشي أكثر العلماء عن القول بالسجع في القرآن الكريم هو أنهم يرون تحريم ذلك أو كراهيته، فعمدوا إلى تنزيه القرآن مما قد يوصف بالتحريم أو الكراهية، بل إن منهم من صرح بذلك (٤)، قال السمين الحلبي : (وقولي: "لأجل الفاصلة" هنا وفي غيره من الأماكن أحسن من قول بعضهم : لأجل السجع؛ لأن القرآن يُنزه عن ذلك، وقد منع الجمهور أن يُقال في القرآن سجّع) (٥).

بل إن بعض من ذهب إلى القول بأن في القرآن سجعاً لم ينكر على الفريق الأول ما ذهب إليه من تنزيه القرآن عن كلمة سجع، ومنهم السنان الخفاجي،

(١) انظر : سر الفصاحة ١٢٧.

(٢) انظر : الصناعتين ٢٦١ - ٢٦٢.

(٣) انظر : الصناعتين ٢٦١، ومراقبة المفاتيح ٣٠٦٢/٧، ٣١٩٦/٨.

(٤) انظر : اللباب في علوم الكتاب ١٢٤/١٦، والسراج المنير ٣٢٢/٣.

(٥) الدر المصون ٢٢٥/٩.

قال : (وأظن أن الذي دعا أصحابنا إلى تسمية كل ما في القرآن فواصل ولم يسموا ما تماثلت حروفه سجعا رغبة في تزيه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام المروى عن الكهنة وغيرهم، وهذا غرض في التسمية قريب) (١).
وبعد هذا التمهيد الموجز نبدأ الكلام في المباحث الثمانية التي تكشف بالتفصيل أثر مراعاة التناسب اللفظي في الأحكام النحوية والتصريفية :

المبحث الأول : أثرها من حيث الحذف والزيادة :

كان لمراعاة التناسب اللفظي أثر كبير في قضايا الحذف والزيادة؛ إذ قد يحذف الشيء من أجل تحقيق تلك المناسبة، وقد يزداد الشيء كذلك لأجلها، إلا أنني رأيت الحذف على اختلاف صورته التي ستأتي أكثر آثار هذه المراعاة، ولعل السبب في ذلك أن في الحذف تخفيفاً وفي الزيادة إثقالاً، فكثير ما فيه التخفيف، لأنه غرض تقصده العرب في كلامها، وقد نزل القرآن الكريم موافقاً لسنن كلامها.

ويؤكد كلامي هذا أن الزجاج نص على أن الحذف في آخر الآيات جائز، وشبه ذلك بقوافي الشعر التي يجوز فيها الحذف كذلك، فقال: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسُرُّ﴾ [الفجر : ٤] فحذفت الياء؛ لأنها رأسُ آية، ورءوس الآي الحذف جائز فيها كما يجوز في آخر الأبيات (١).

وقد قسمت هذا المبحث إلى مطلبين جعلت الأولى للحذف والآخر للزيادة، وقدمت الحذف على الزيادة؛ لأنه الأكثر:

المطلب الأول : الحذف :

بعد حصري لكثير من الشواهد التي وقع فيها الحذف رأيت أنها جاءت على أنواع متعددة، سأوردها مرتبة بحسب كثرة ورودها.

النوع الأول : حذف الاسم :

إن أكثر ما وقفت عليه محذوفاً من أجل مراعاة التناسب اللفظي هو الاسم، وقد يكون من أسباب ذلك كثرة وروده في الكلام؛ إذ هو الركن الذي لا تقوم الجملة دونه، فلكثرة دورانه في الكلام كثر حذفه بخلاف أخويه

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٢٥/٢.

الفعل والحرف، فلم يكن لهما مثل نصيب الاسم في الحذف، ولحذفه حالات،
منها:

الحالة الأولى : حذف المنعول به :

رأيت أن أكثر ما حذف من الأسماء ما وقع مفعولاً به، ويبدو لي أن لذلك أسباباً، منها كثرة وروده في الكلام، وأنه فضلة، وحذف الفضلة سائغ لغير حاجة، فما بالك بحذفه عندها!

وقد جاء حذفه على صور مختلفة، وغالب هذه الصور أن يكون ضميراً متصلاً، أما حذف الضمير المنفصل لأجل المناسبة اللفظية فبعيد، صرح بذلك النحاس (١)، وهذا التصريح رأيتُه حقاً من خلال تبني للشواهد التي وقع فيها الحذف.

والصور التي جاء فيها المفعول به محذوفاً مرتبة بحسب الأكثر هي :

الصورة الأولى : ياء المتكلم :

ياء المتكلم هي أكثر ما حذف في القرآن الكريم مطلقاً لأجل مراعاة التناسب، وقد يكون من أسباب كثرة حذفها أن فيه ما يدل عليها بعد حذفها، وهو الكسرة التي تبقى بعد، وغالب مواضع حذفها أنها وقعت مفعولاً به لفعل من الأفعال الخمسة، ومن شواهد ذلك ما يأتي :

١- حذفها من (فارهبون) و(فاتقون) في قوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ * وَأَمَّنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أُولَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ ﴾ [البقرة: ٤١]. فقد حذفت ياء

(١) نظر : إعراب القرآن له ١١٤/٤.

المتكلم من (فارهبون) و(فاتقون)، وهي في كلا الموضوعين في محل نصب مفعول به.

والذي سوِّغ حذفها هنا طلبُ التناسب اللفظي؛ لأن الآيات التي قبلهما والتي بعدهما منتهية بالنون، نحو: خالدون، تعلمون، فحذفت الياء لتتسق أواخر الآيات على غط واحد(١).

قال الزجاج: (إِيَّايَ فَاْرُهْبُون) حذفت الياء وأصله "فارهبوني"؛ لأنها فاصلة، ومعنى فاصلة رأس آية ليكون النظم على لفظ مُتسِق(٢).

٢- حذفها من ﴿تَكْفُرُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٢].

يلحظ في هذه الآية أن الياء في قوله (فاذكروني) ثابتة لم تحذف بخلافها في قوله: ﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾، والسبب في ذلك أن الأولى ليست برأس آية، فبقيت الياء على أصلها لم تحذف، أما التي وقعت آخر الآية فقد حذفت لمراعاة التناسب اللفظي؛ لأن نهاية الآيات التي قبلها والتي بعدها محتومة بالنون، فناسب حذف الياء لتكون أواخر الآيات على نسق واحد(٣).

قال النحاس: ("فَاذْكُرُونِي" أمر، "أذْكُرْكُمْ" فيه معنى المجازاة فلذلك جزم، "وَلَا تَكْفُرُونَ" هي؛ فلذلك حذفت منه النون، وحذفت الياء؛ لأنه رأس آية، وإثباتها حسن في غير القرآن)(٤).

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٩، واخر الوجيز ١ / ١٣٤، وتفسير القرطبي ١ / ٣٣٢.

(٢) أعاني القرآن وإعرابه ١ / ١٢١.

(٣) انظر: احرر الوجيز ١ / ٢٢٦، وتفسير القرطبي ٢ / ١٧٢.

(٤) إعراب القرآن ١ / ٨٥.

٣- حذفها من (ي) في قوله تعالى: ﴿يُطْعَمُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُونَ﴾ [الذاريات: ٥٧].
الأصل (يطعموني) فحذف الياء مراعاةً لتناسب اللفظ؛ لأن الآيات التي قبلها والتي بعدها مختومة بحرف النون.

قال النحاس: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُونَ﴾ حذفت النون علامة النصب، وحذفت الياء؛ لأن الكسرة دالة عليها، وهو رأس آية، فحسن الحذف (١).
٤- حذفها من (و) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَأْتُونِي بِهِ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِنْدِي وَلَا تَقْرَبُون﴾ [يوسف: ٦٠].

قال النحاس: "ولا تقربون" في موضع جزم بالنهي؛ فلذلك حذفت منه النون، وحذفت الياء؛ لأنه رأس آية (٢).

٥- حذفها من (تشهدون) في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأَافْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُون﴾ [النمل: ٣٢].
الأصل (تشهدوني) لكن الياء حذفت؛ لأجل مراعاة تناسب الألفاظ؛ لأن الآيات منتهية بحرف النون (٣)، وذكر الياء يفوت هذه الغاية.

٦- حذفها من (ترجمون)، و(فاعتزلون) في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمُون﴾ * [الدخان: ٢١].
الأصل: "ترجموني"، و"فاعتزلوني"، لكن حذفت ياء المتكلم مراعاةً للتناسب اللفظي، فالآيات التي قبلها والتي بعدها منتهية بالنون (٤).

(١) إعراب القرآن ١٦٨/٤.

(٢) إعراب القرآن ٢٠٦/٢. وانظر أيضًا: تفسير القرطبي ٢٢٢/٩.

(٣) نظر: إعراب القرآن للنحاس ١٤٣/٣.

(٤) نظر: إعراب القرآن للنحاس ٨٥/٤.

٧- حذفتها من (يُهدين)، و(ويُسقين)، و(يُشقين)، و(يُحيين) في قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ * وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ * وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الشعراء].

حذفت الياء من آخر هذه الأفعال؛ لأنها وقعت رءوس آيات، والآيات التي قبلها والتي بعدها مختومة بالنون، فناسب أن يحذف الياء لتكون رءوس الآيات على نسق واحد، والأولى أن تبقى الياء ولا تحذف؛ بدليل أن الأفعال التي قبلها لما لم تكن رأس آية لم تحذف منها الياء، فقال: (خَلَقَنِي)، و(يُطْعِمُنِي)، و(يُسْقِينِي).

قال القفطي: (ومما نقل من نحو معاذ الهراء أنه قال لمن سأله: إنما كتبوا: (وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ) بياء؛ لأنها ليست رأس آية، وكتبوا (وَيَسْقِينِ) بغير ياء؛ لأنها رأس آية) (١).

— حذفتها من (فكيدون) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُون﴾ [المرسلات: ٣٩].

قال النحاس في سياق كلامه عن هذه الآية: (حذفت الياء؛ لأن النون صارت عوضاً عنها؛ لأنها مكسورة، وهو رأس آية) (٢).

ويفهم من نص النحاس هذا السبب في كثرة حذف ياء المتكلم وهو أن فيه ما يكون عوضاً عنها بعد حذفها وهي النون المكسورة.

الصورة الثانية: هاء الغائب:

حُذِفَ المفعول به مراعاة للتناسب وهو ضمير متصل للغائب، وقد لحظت في كل المواضع التي وقفت عليها أن هذا الضمير كان عائداً في جملة الصلة،

(١) انباه الرواة ٢٩٥/٣.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٧٧/٥.

ومن الشواهد على ذلك ما يأتي :

١- حذفها من ﴿مَا يَرْكَبُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ﴾ [يس: ٤٢].

الأصل : (ما يركبونه)، ولكن حذفت الهاء مراعاة للتناسب؛ لأنه رأس آية والآيات التي قبلها والتي بعدها منتهية بالنون (١).

قال النحاس : (والأصل: يركبونه حذفت الهاء لطول الاسم، وأنه رأس آية) (٢).

٢- حذفها من ﴿وَمَا تَعْلَمُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ١٩].

الأصل : (تعلمونه) فحذف هاء الضمير الواقعة مفعولاً به وعائداً مراعاة للتناسب اللفظي؛ لأن الآيات قبل وبعد منتهية بالنون (٣)، وذكر الهاء يفوت تلك المناسبة.

٣- حذفها من ﴿يَفْتَرُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ وَذَلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٨].

الأصل : (يفترونه) فحذف الهاء مراعاة للتناسب اللفظي؛ لأن الآيات منتهية بالنون.

قال النحاس : (فإن جعلتها بمعنى "الذي" لم يكن بدّ من عائد مضمّر أو مظهر؛ فيكون التقدير: "والذي كانوا يفترونه"، ثم تحذف الهاء، ويكون حذفها

(١) نظر : تفسير القرطبي ٣٤/١٥.

(٢) أعراب القرآن ٢٦٨/٣.

(٣) نظر : تفسير أبي السعود ١٠٥/٥.

حسناً؛ لعل منها طول الاسم، وأنه لا يشكل مذكر بمؤنث، وأنه رأس آية، وأنه ضمير متصل، ولو كان منفصلاً لبعد الحذف (١).

٤- حذفها من (تَشْرَبُونَ) في قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ﴾ [الواقعة: ٦٨].

قال النحاس: ("الذي" في موضع نصب، و"تَشْرَبُونَ" صلته، والتقدير: تشرَبونَه، حُذفت الهاء لطول الاسم، وحسن ذلك؛ لأنه رأس آية) (٢).

الصورة الثالثة: كاف المخاطب:

حذف كاف المخاطب لأجل المناسبة اللفظية نادر، فلم أقف إلا على موضع واحد حذف فيه كاف المخاطب، ومحله النصب على المفعول به، وذلك في ﴿وَمَا قَلَى﴾ من قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣].

الأصل (قلاك)، ولكن حذف الكاف الواقعة مفعولاً به من أجل مراعاة التناسب اللفظي؛ لأنه رأس آية ورعوس الآيات قبله وبعده بالألف (٣). قال القرطبي: (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَلَى﴾ أَي: مَا أَبْغَضَكَ رَبُّكَ مُنْذُ أَحْبَبَكَ. وَتَرَكَ الْكَافَ؛ لِأَنَّهُ رَأْسُ آيَةٍ) (٤).

الصورة الرابعة: الاسم الظاهر:

من صور حذف المفعول به مراعاة للتناسب اللفظي أن يحذف وهو اسم ظاهر، وهذا نادر، ومما وقفت عليه من ذلك حذف مفعول (وَالذَّاكِرِينَ) من

(١) اعراب القرآن ٤/١١٤.

(٢) اعراب القرآن ٤/٢٢٧.

(٣) انظر: الباب في علوم الكتاب ٣٨٤/٢٠، والسراج المنير ٥٤٩/٤.

(٤) تفسير القرطبي ٩٤/٢٠.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَاتِنِينَ وَالْقَاتِنَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَّصِدِّقِينَ وَالْمُتَّصِدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥].

فقد حذف المفعول به وهو اسم ظاهر، والأصل: (والذَّاكِرَاتِ اللَّهُ)، فحذف لفظ الجلالة مراعاة للتناسب اللفظي (١)؛ بدليل أنه لم يحذفه من (والذَّاكِرِينَ اللَّهُ).

جاء في اللباب في علوم الكتاب ما نصه: (ومعنى الآية: "ما ودعك ربك وما قلاك"، فترك الكاف؛ لأنه رأس آية، كقوله تعالى: ﴿الذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ أي: والذَّاكِرَاتِ اللَّهُ (٢).

الحالة الثانية: حذف المضاف إليه:

من الأسماء التي حذفت لأجل مراعاة التناسب اللفظي المضاف إليه، وقد كان لحذفه صور عدة، منها:

الصورة الأولى: ياء المتكلم:

أكثر ما ورد المضاف إليه محذوفاً لأجل مراعاة التناسب اللفظي ياء المتكلم، ومن الشواهد على ذلك ما يأتي:

١- حذفها من ﴿وَعِيدٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الْآيَةِ وَقَوْمٌ تُبِيعَ كُلُّ ذَنْبٍ لِرَسُولٍ فَحَقٌّ وَعِيدٌ﴾ [ق: ١٤].
الأصل: وعيدي. قال النحاس: (وحذفت الياء من (وَعِيدٍ)؛ لأنه رأس

(١) نظر: السراج المنير ٤/٥٤٩.

(٢) ٣٨٤/٢٠.

آية، لتلا يختلف الآيات) (١).

٢ حذفها من ﴿عَذَابٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ نَزَّلَ عَلَيْهِمُ الذِّكْرَ مِنْ بَيْنِنَا﴾ بل هم في شك من ذكرى بل لما يذوقوا عذاب ﴿[ص: ٨]﴾.

الأصل: عَذَابِي. فحذفها لمراعاة تناسب رعوس الآي، وأثبتها في "ذكرى"؛ لأنها لم تكن رأس آية.

قال النحاس: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابًا﴾، والأصل إثبات الياء، وجاز الحذف؛ لأنه رأس آية) (٢).

٣ - حذفها من (نذر) في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنَذِيرِي﴾ [القمر: ١٨].

الأصل: نذري، لكن حذفت الياء لأجل مراعاة التناسب اللفظي (٣)، بدليل أنه قال قبل: "عذابي" بإثبات الياء لما لم يكن رأس آية.

٤ - حذفها من ﴿نَذِيرِي﴾ و﴿نَكِيرِي﴾ في قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ * وَلَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِي﴾ [الملك]. الأصل: نذيري، ونكيري.

قال النحاس: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِي﴾ في موضع رفع؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيما قبله، وحذفت الياء؛ لأنه رأس آية، وكذا: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِي﴾ (٤).

(١) إعراب القرآن ٤/١٤٨.

(٢) إعراب القرآن ٣/٣٠٦.

(٣) انظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن ١/٢٧.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٤/٣١٠.

٥ - حذفها من (ق) في قوله تعالى : ﴿ دِينَ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾

الأصل : ديني . قال النحاس : (... وحذفت الياء من ديني ؛ لأنه رأس آية فحسن الحذف ؛ لتفق الآيات) (١) .

الصورة الثانية : الاسم الظاهر :

وحذف المضاف إليه على هذه الصورة نادر، ومن شواهد ذلك حذف المعدود الواقع مضافاً إليه من قوله تعالى : ﴿ يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ﴾ [طه: ١٠٣] .

الأصل : عشر ليالٍ أو عشر أيام . ولكن حذف المضاف إليه مراعاة للتناسب اللفظي ؛ لأن الآيات قبل وبعد منتهية باسم منون تنوين نصب، وذكر المضاف إليه يفوت هذه المناسبة (٢) .

قال أبو حيان : (و إِلَّا عَشْرًا) يُحْتَمَلُ : عَشْرُ لَيَالٍ ، أَوْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ؛ لِأَنَّ الْمَذْكَرَ إِذَا حُذِفَ وَأُبْقِيَ عَدْدُهُ قَدْ لَا يَأْتِي بِالتَّاءِ . حَكَى الْكَسَائِيُّ عَنْ أَبِي الْجَرَّاحِ : صُمْنَا مِنَ الشَّهْرِ خَمْسًا ... وَحَسَّنَ الْحَذْفَ هُنَا كَوْنُ ذَلِكَ فَاصِلَةً رَأْسَ آيَةٍ ... وَدَلَّ ظَاهِرُ قَوْلِهِ : ﴿ إِلَّا يَوْمًا ﴾ [طه: ١٠٤] عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِمْ عَشْرًا عَشْرَةَ أَيَّامٍ (٣) .

ويلحظ ندرة حذف المضاف إليه في حال كونه اسماً ظاهراً، وكثرة حذفه لما كان ياء للمتكلم، ولعل السبب في ذلك أن هناك ما يدل على حذفه إن كان ياء، وهو الكسرة التي تبقى دليلاً بعد حذف الياء .

(١) اعراب القرآن للنحاس ١٩٠/٥ .

(٢) انظر : الدر المصون ١٠٤/٨ .

(٣) البحر المحيط ٣٨٣/٧ .

الحالة الثالثة : حذف الخبر :

من حالات حذف الاسم لأجل مراعاة التناسب أن يحذف وهو خبر، وهذا نادر، ومما وقفت عليه من ذلك حذف المخصوص بالمدح الواقع خبراً في

قوله تعالى : ﴿ **مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ** ﴾ [الحج: ٧٨].

الأصل : نعم المولى الله، ونعم النصير الله. فحذف الخبر لفظ الجلالة، وهو خبر لمبتدأ محذوف، ويجوز أن يعرب مبتدأ والجملة قبله خبر مقدم. والذي سوَّغ حذفه أن فاعل "نعم" وهو "النصير" وقع رأس آية، ورأس الآية التي قبله بالراء، فناسب حذف المخصوص لتحقيق هذه الغاية (١).

قال السمين الحلبي : (وقوله : ﴿ **فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ** ﴾ أي : الله. وحسَّن حذف

المخصوص وقوع الثاني رأس آية وفاصلة) (٢).

النوع الثاني : حذف حروف المباني :

ورد حذف بعض حروف المباني من بعض الكلمات مراعاة للتناسب اللفظي، ومن أكثر ما حذف لأجل ذلك ما يأتي :

أولاً : ياء المنقوص :

من أكثر مواضع حروف المباني حذفاً ياء المنقوص، وقد حذفت تلك الياء من المنقوص المقرون بـ(أل)، ومن الشواهد على ذلك ما يأتي :

١- حذفها من ﴿ **الْمُتَعَالَى** ﴾ في قوله تعالى : ﴿ **عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالَى** ﴾ [الرعد: ٩].

(١) انظر : الباب في علوم الكتاب ١٤/١٦٠.

(٢) الدر المصون ٨/٣١١.

الأصل: المتعالي، وهو الأولى في الاسم المنقوص المعرف بـ(أل)، لكن حذفت الياء مراعاة للتناسب اللفظي، وإثبات الياء وحذفها لغتان فصيحتان(١).

قال النحاس في معرض حديثه عن هذه الآية : (و) (الْمُتَعَالَى) : المستعلي على كل شيء، وحذفت الياء؛ لأنه رأس آية(٢).

٢- حذفها من ﴿التَّلَاقِ﴾ في قوله تعالى : ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥].

الأصل: التلاقي، لكن حذفت الياء مراعاة للتناسب اللفظي بين أواخر الآيات(٣).

قال النحاس : (وحذفت الياء من (التَّلَاقِ)؛ لأنه رأس آية(٤)).

٣- حذفها من ﴿التَّنَادِ﴾ في قوله تعالى : ﴿وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ الْمُتَعَالِ التَّلَاقِ﴾ [غافر: ٣٢]. الأصل : التنادي، لكن حذفت الياء مراعاة للتناسب اللفظي(٥).

قال الزجاج: (والأصل: التنادي، وإثبات الياء الوجه، وحذفها حسن جميل؛ لأن الكسرة تدل عليها الياء، وهو رأس آية، وأواخر هذه الآيات على الدال)(٦).

(١) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٧٥٣/٢، وإبراز المعاني من حرز الأمامي ١١٦ .

(٢) إعراب القرآن ٢٢٠/٢ .

(٣) انظر : إبراز المعاني من حرز الأمامي ١١٦ .

(٤) إعراب القرآن ٢١/٤ .

(٥) انظر : إبراز المعاني من حرز الأمامي ١١٦ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٣٧٣/٤ .

وفي هذا النص إشارة إلى استحسان حذف الياء، وهو وجود ما يدل عليها وهو الكسرة، ويظهر لي أن في نص الزجاج هذا قلباً، والصواب: "لأن الياء تدل عليها الكسرة".

وقال ابن سيده في سياق حديثه عن هذه الآية: (... فحذَفَ الياءَ لِتَعْتَدِلَ رُءُوسِ الآيِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ النَّدَاءِ، وَحَذَفَ الياءَ أَيْضاً لِمِثْلِ ذَلِكَ) (١).

٤- حذفها من ﴿بِالْوَادِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَتَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ [الفجر: ٩]. الأصل: بالوادي، لكن حذفت الياء؛ لأن الآيات منتهية بالدال (٢).

ثانياً: لام الفعل المضارع المعتل بالياء :

وحذفها على هذه الصورة نادر، ومنه حذفها من ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَسُرُّ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَسُرُّ﴾ [الفجر: ٤]. الأصل: يسري، لكن حذفت الياء مراعاة للتناسب؛ لأن آخر الآيات منتهية بحرف الراء (٣).

قال الزجاج: (فأما (پ پ پ) فحذفت الياء؛ لأنها رأسُ آية، ورءوس الآي الحذف جائز فيها كما يجوز في آخر الأبيات) (٤).

ثالثاً: الهمزة :

يكثر في كلام العرب حذف الهمزة أو قلبها لغرض التخفيف، وقد يصحب هذا الغرض غرض آخر وهو مراعاة التناسب اللفظي، ومما وقفت

(١) المحكم والمحيط الأعظم ٢٧٥/٩.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي ١٩٧/١٠.

(٣) انظر: تفسير الطبري ١٧٣/٣٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٢١/٥، وإعراب القرآن للنحاس ١٣٦/٥، وسر صناعة الإعراب ٤٧١/٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٢٥/٢.

عليه من حذفها لهذا الغرض ما يأتي :

١- حذفها من (الحياء) في قوله - صلى الله عليه وسلم - لأصحابه : (استَحْيُوا مِنَ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ. قَالُوا: إِنَّا نَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ. قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ وَلَكِنْ مَنْ اسْتَحْيَى مِنَ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ فَلْيَحْفَظِ الرَّأْسَ وَمَا وَعَى، وَلْيَحْفَظِ الْبَطْنَ وَمَا حَوَى، وَلْيَذْكُرِ الْمَوْتَ وَالْبَلَى، وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ تَرَكَ زِينَةَ الدُّنْيَا، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ اسْتَحْيَى مِنَ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ)(١).

قال أبو الحسن الهروي : ("مَنْ اسْتَحْيَى مِنَ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ" أَصْلُهُ الْهَمْزَةُ، وَلَكِنْ خَفَّفَ الْهَمْزَةَ بِحَدْفِهَا وَقَفًّا، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ هُنَا رِعَايَةً لِلسَّجْعِ)(٢).

٢- حذفها من (مرأني) في قول العرب : (هَنَأِي الطَّعَامِ وَمَرَأِي). والأصل: أمرأني، لكن حذف منه الهمزة حتى يتناسب في اللفظ مع "هنأني"(٣).

قال أبو بكر الأنباري : (كما قالوا: "أكلت طعاماً فهنأني ومرأني"، فلم يأتوا بالألف في: أمرأني، ليزدوج مع "هنأني". ولو أفردوه لأدخلوا فيه الألف، فقالوا: أمرأني الطعام، ولا يقولون: مرأني)(٤).

٣- حذفها من (ناءه) في قول العرب : (له عندي ما ساءه وناءه). والأصل : أناءه بالهمز، لكنها حذف حتى تتناسب في اللفظ مع "ساءه"(٥).

(١) انظر الحديث في مسند ابن أبي شيبة ٢٣١/١، برقم ٣٤٣، ومسند أحمد ١٨٧/٦، برقم

٣٦٧١.

(٢) مرقاة المفاتيح ١١٦١/٣.

(٣) انظر : إصلاح المنطق ١١٤، ٢٢٧، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١٠٥/١ - ١٠٦.

(٤) الزاهر في معاني كلمات الناس ٤٦٣/١.

(٥) انظر : تذيب اللغة ٩٢/١١، ودرة الغواص ٦١، والمزهر ٢٧١/١.

قال أبو بكر الأنباري : (وقال الفراء: إنما حذفوا الألف فقالوا: على ما ساءه وناءه، ولم يقولوا: ساءه وأناه، ليزدوج الكلام، فيكون: ناء، على مثال: ساء(١)).

النوع الثالث : حذف الجار والمجرور :

ومن شواهد ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ [الكوثر: ٢]. الأصل : وانحر له، فحذف الجار والمجرور (له) مراعاة لتناسب اللفظ؛ لأن الآيات في السورة منتهية بحرف الراء، وذكر الجار والمجرور يفوت هذا الغرض(٢).

النوع الرابع : حذف حرف العطف والمعطوف :

ومن صور الحذف التي وقفت عليها حذف حرف العطف الواو والمعطوف، وهذا نادر، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴾ [الأعلى: ٣].

الأصل : فهدى وأضل، فحذف "وأضل" من أجل تناسب رءوس الآي. قال ابن خالويه: (وقيل معناه: فهدى وأضل، فحذف "أضل"؛ للدلالة ولموافقة رءوس الآي)(٣).

المطلب الثاني : الزيادة :

لحظت أن الزيادة بمختلف صورها لأجل مراعاة التناسب اللفظي قليلة جدًا مقارنة بالحذف، ولعل السبب في ذلك أن في الحذف تخفيفاً وفي الزيادة

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/٤٦٣.

(٢) نظر: الدر المصون ١١/١٢٩، واللباب في علوم الكتاب ٢٠/٥٢٥، والسراج المنير ٤/٥٩٨.

(٣) الحجة في القراءات السبع ٣٦٨.

إثقالاً، والعرب تميل إلى التخفيف، وإنما نزل القرآن الكريم موافقاً لكلامهم؛ ولأن ادعاء الزيادة لأجل مراعاة التناسب أمر قد يصعب القطع به، وبخاصة إذا كان في القرآن الكريم، في حين أن الحكم بالحذف أمر ظاهر لا مجال لإنكاره، كالقول مثلاً بحذف ياء المتكلم، أو الضمير العائد، وما إلى ذلك.

ومن صور الزيادة ما يأتي :

الصورة الأولى : زيادة حرف واحد وهو الألف :

وهذه أكثر الصور التي وقعت فيها الزيادة مراعاة للتناسب اللفظي، ولعل السبب في ذلك خفة الألف، فكثرت زيادتها لذلك. ومن الشواهد على زيادتها ما يأتي :

١- زيادتها في ﴿الرَّسُولَا﴾ و﴿السَّبِيلَا﴾ من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا * وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبْرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧].

الأصل: الرسول، والسبيل؛ لأنه اسم معرف بـ(أل) لا يجوز تنوينه، لكن زيدت هذه الألف من أجل تناسب اللفظ؛ لأن مقاطع فواصل هذه السورة ألفات منقلبة عن تنوين في الوقف (١).

قال الأخفش : (وأما قوله: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ و﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ فتثبت فيه الألف؛ لأنهما رأس آية (٢).

وذكر الزركشي بعد أن ساق هذه الآية أن بعض المغاربة أنكروا أن تكون

(١) انظر: الجمل في النحو النسوب للخليل ٢٥٥، والحجة في القراءات السبع ٢٨٩، وسر صناعة

الإعراب ٤٧١/٢، وتفسير السمعاني ٣٠٩/٤، والبيان في إعراب القرآن ١٠٥٣/٢،

والتسهيل لعلوم التنزيل ١٣٤/٣.

(٢) معاني القرآن له ٧٩/١.

زيادة الألف هنا لأجل المناسبة، فقال : (وأنكر بعض المغاربة ذلك، وقال: لم تزد الألف لتناسب رعوس الآي كما قال قوم؛ لأن في سورة الأحزاب: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤]، وفيها ﴿فَاضْلُونَا السَّبِيلَا﴾، وكل واحد منها رأس آية، وثبتت الألف بالنسبة إلى حالة أخرى غير تلك في الثاني دون الأول، فلو كان لتناسب رعوس الآي لثبت من الجميع (١).

قلت: لا يلزم من عدم ثبوتها في موضع إنكارها في الموضع الآخر؛ إذ لكل موضع ما يخصه، وهكذا هو أسلوب القرآن الكريم، ويشهد لذلك أنه ربما ذكرت القصة الواحدة أكثر مرة في مواضع مختلفة، وقد يذكر في بعضها ما لم يذكر في الموضع الآخر، ولم يقل أحد بأن ما ذكر هناك غير صحيح؛ لأنه لم يذكر في الموضع الآخر.

ثم إن زيادة الألف لمراعاة التناسب اللفظي إنما هي علة استحسان، وهذه العلة لا يلزم من وجودها وجود الحكم دائماً.

٢- زيادتها في ﴿الظُّنُونَا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠]. الأصل: الظنون، لكن زيدت الألف لمراعاة التناسب اللفظي (٢). قال الأخفش: (وأما قوله: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ و﴿فَاضْلُونَا السَّبِيلَا﴾ فتثبت فيه الألف؛ لأنهما رأس آية، لأن قوماً من العرب يجعلون أواخر القوافي إذا سكتوا عليها على مثل حالها إذا وصلوها، وهم أهل الحجاز.

(١) البرهان في علوم القرآن ٦١/١.

(٢) انظر: الجمل في النحو المنسوب للخليل ٢٥٥، والحجة في القراءات السبع ٢٨٩، وسر صناعة الإعراب ٤٧١/٢، والتبيان في إعراب القرآن ١٠٥٣/٢، والتسهيل لعلوم التنزيل

وجميع العرب إذا ترنموا في القوافي أثبتوا في أواخرها الياء والواو والألف (١).
وقال العكبري : ﴿ وَالظُّنُونَا ﴾ بالألف في المصاحف، ووجهه أنه رأس
آية، فشبهه بأواخر الآيات المطلقة لتأخى رءوس الآي، ومثله:
﴿ الرَّسُولَا ﴾ و﴿ السَّبِيلَا ﴾ على ما ذكر في القراءات (٢).
وهذه الألف المزيدة ليست الألف المنقلبة عن تنوين النصب؛ لأن التنوين
هنا لا مكان له؛ لأن الكلمات السابقة مقرونة بـ(أل)، والاسم المقرون بها لا
يدخله التنوين.

٢- زيادة حرفين : الياء والنون :

الذي وقفت عليه من ذلك زيادتهما في ﴿إِلِ يَاسِينَ﴾ من قوله تعالى :
﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الصافات: ١٣٠].
والأصل — والله أعلم — : إلياس، لكن زيدت الياء والنون في آخره من
أجل مراعاة تناسب الألفاظ؛ لأن الآيات التي قبلها والتي بعدها منتهية بالياء
والنون.
قال ابن خالويه في سياق حديثه عن هذه الآية : (فالحجة لمن كسر الهمزة أنه
أراد "إلياس"، فزاد في آخره الياء والنون ليساوي به ما قبله من رءوس الآي) (٣).

٣- زيادة اسم :

ومما وقفت عليه في ذلك :

١- زيادة ﴿ نَبِيًّا ﴾ في قوله تعالى : ﴿ وَادْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ ﴾
إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ﴿ [مريم: ٥٤].

(١) معاني القرآن ٧٩/١.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١٠٥٣/٢.

(٣) الحجة في القراءات السبع ٣٠٣.

زيدت : "نبيًا" لكي تتناسب نهاية الآية مع ما قبلها وما بعدها التي جاءت
مختومة بياء منونة تنوين نصب، نحو : نجيًا، مرضيًا، عليًا.

قال ابن الأثير : (ورد في القرآن الكريم لفظتان بمعنى واحد في آخر
إحدى الفقرتين المسجوعتين، كقوله تعالى : ﴿وَأذْكَرُ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ
إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ ، وكل رسول نبي ... وهذا لا
بأس به، لمكان طلب السجع) (١). وعبر ابن الأثير هنا بالسجع؛ لأنه ممن يرى
وقوعه في القرآن الكريم كما تقدم بيانه في التمهيد.

٢- زيادة ﴿الْأَعْلَى﴾ في قوله تعالى : ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾
[الأعلى: ١].

جاء في الموسوعة القرآنية أن ﴿الْأَعْلَى﴾ زيدت من أجل مراعاة
التناسب اللفظي؛ لأنها رأس آية، ورءوس الآيات قبلها وبعدها بالألف،
فزيدت من أجل هذه الغاية (٢).

٤- زيادة اسم موصول وصلته :

ومما وقفت عليه مصرحًا فيه بذلك زيادة (خَلَقَ) في قوله تعالى : ﴿اقْرَأْ
بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١].

ورد في الموسوعة القرآنية أن الاسم الموصول وصلته ﴿الَّذِي خَلَقَ﴾
زيدا من أجل مراعاة التناسب اللفظي؛ لأنه وقع رأس آية، والآية التي بعدها
منتهية بالقاف (٣).

(١) المثل السائر ١/٢٢٠.

(٢) انظر : الموسوعة القرآنية ٣/١٣٤.

(٣) انظر : الموسوعة القرآنية ٣/١٣٤.

هـ - زيادة جملة اسمية :

ومما وقفت عليه من ذلك زيادة ﴿مُهْتَدُونَ﴾ في قوله تعالى : ﴿اتَّبِعُوا
مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [يس: ٢١].

قال ابن أبي الأصبغ المصري: (ومن إيغال الكتاب العزيز أيضا قوله تعالى:
﴿اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾، فإن المعنى تم بقوله سبحانه:"
﴿مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾"، ثم أراد الفاصلة لمناسبة رعوس الآي، فأوغل بها
كما ترى، حيث أتى بها تفيد معنى زائداً على معنى الكلام(١).

الإيغال: هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها؛ لزيادة المبالغة(٢).
والذي دعاه للقول بزيادة الجملة في هذه الآية أن الأمور باتباعهم هم
الأنبياء وهم مهتدون قطعاً، لكن زيد هذه الجملة طلباً للتناسب اللفظي.
ويظهر لي أنه يريد أن الزيادة هنا أفادت معنى وهو التأكيد وإن لم يصرح
بذلك؛ لأن مصطلح الإيغال الذي ذكره يسلم ذلك، ولم أقف على من أشار
إلى القول بزيادة هذه الجملة ألبتة غيره، وفي هذا إشارة إلى ضعف ما ذهب
إليه.

(١) تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر ٤٠.

(٢) انظر: الصناعتين ٣٨٠، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود ٩٧، والكليات ٢٢٤.

المبحث الثاني : أثرها من حيث الإفراد والتثنية والجمع :

قد يأتي في القرآن استعمال المفرد مكان الجمع أو المثني وكذلك العكس لأغراض مقصودة صرح بها العلماء، ومن جملة هذه الأغراض التي صرحوا بها مراعاة التناسب اللفظي، وقد وقفت على صور مختلفة من ذلك، وإليك هذه الصور:

الأولى : إفراد ما حقه الجمع :

تعد هذه الصورة أكثر ما وقفت عليه، ويظهر أن السبب في ذلك أن المفرد أخف من الجمع، والعدول إلى ما كان أخف أولى؛ لأن فيه تخفيفاً تميل إليه العرب بطبعها، وقد نزل القرآن موافقاً للغتها، ولأن هذا العدول ليس فيه اختلاف في المعنى، وإلا لما جاز؛ فالواحد يدل على الجمع (١)، ولأن فيه رجوعاً إلى الأصل فالواحد أصل الجمع.

ومن شواهد هذه الصورة ما يأتي :

١- ﴿الدُّبْرُ﴾ من قوله تعالى: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبْرَ﴾

[القمر: ٤٥]. الأصل : الأدبار، لكنه أفرد، فقال : الدبر مراعاة لتناسب أواخر الآيات لفظاً.

قال السمرقندي : ﴿وَيُوَلُّونَ الدُّبْرَ﴾ ؛ يعني : الإدبار، كقوله تعالى: ﴿يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ﴾ [آل عمران: ١١١]؛ لأن اسم الواحد يدل على الجمع... لموافقته رءوس الآي (٢).

ويلحظ في هذا النص أن السمرقندي قوى ما ذهب إليه بشهادة استعمال

(١) نظر : تفسير السمرقندي ٣/٣٥٦، واللباب في علوم الكتاب ١٨/٢٨٦.

(٢) تفسير السمرقندي ٣/٣٧٦.

آخر، فقد جاءت آية أخرى ورد فيها استعمال الأصل وهو الجمع (الأدبار)؛ لأنه ليس هناك ما يدعو للعدول عنه.

٢- ﴿عَضُدًا﴾ من قوله تعالى : ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُنْتُمْ مُتَّخِذِ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [الكهف: ٥١].

الأصل : أعضاء، لكن أفرد فقيل: "عضد"؛ لتوافق ما قبلها من رءوس الآي (١).

قال ابن سيده : وَمَا كُنْتُمْ مُتَّخِذِ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا) ؛ أي : أعضاء، وإنما أفرد لتعتدل رءوس الآي بالإفراد (٢).

٣٣- ﴿أُخْرَى﴾ من قوله تعالى : ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾ [طه: ١٨].

قال ابن سيده : (وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى) ، جَاءَ عَلَى لَفْظِ صِفَةِ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّ "مَآرِبَ" فِي مَعْنَى جَمَاعَةِ أُخْرَى مِنَ الْحَاجَاتِ، وَلَائِذْ رَأْسُ آيَةٍ. وَالْجَمْعُ: أُخْرِيَاتُ، وَأُخْرَى (٣).

٤- ﴿الْأُولَى﴾ من قوله تعالى : ﴿هَذَا نَذِيرٌ مِّنَ النَّذِرِ الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٦]. الأصل : الأوليات أو الأول، لكن أفرد حتى تتناسب أو آخر الآيات لفظاً.

قال أبو السعود في سياق حديثه عن هذه الآية : (و﴿الْأُولَى﴾ على

(١) نظر : البرهان في علوم القرآن ١/٦٤.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ١/٣٩٠.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم ٥/٢٣٦.

تأويل الجماعة؛ لمراعاة الفواصل(١).

٥- ﴿مُنْتَصِرٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ﴾ [القمر: ٤٤]. الأصل: منتصرون، ولكنه أفرد مراعاة لمناسبة اللفظ؛ لأن الآيات قبلها وبعدها منتهية بحرف الراء(٢).

قال النحاس: (وقال الكسائي: "يسبحون"؛ لأنه رأس آية، كما قال: ﴿نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ﴾، ولم يقل: منتصرون)(٣).
٦- (نَهْرٌ) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهْرٍ﴾ [القمر: ٥٤].

الأصل: أنهار؛ بدليل أن الكلمة التي قبلها وقعت جمعاً: (جَنَاتٍ)، لكن أفرد من أجل مراعاة المناسبة اللفظية(٤).
قال ابن قتيبة: (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهْرٍ) قال الفراء: وَحْدٌ؛ لأنه رأسُ آية، فقابِلَ بالتوحيد رءوسَ الآي(٥). ولم أقف على ما عناه ابن قتيبة إلى الفراء عند حديثه عن هذه الآية في معانيه.

الصورة الثانية: جمع ما حقه الإفراد:

وهي عكس الصورة الأولى، وقد صرح العلماء بشواهد عدة وقع فيها ذلك، منها:

(١) تفسير أبي السعود ١٦٥/٨.

(٢) انظر: تفسير القرطبي ٢٨٦/١١.

(٣) إعراب القرآن ٥٠/٣.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي ٣٧٦/٣، وزاد المسير ٢٠٤/٤، واللباب في علوم الكتاب

(٥) ٢٨٦/١٨، والبرهان في علوم القرآن ٦٣/١.

(٥) غريب القرآن ٤٣٤.

١- ﴿نَاصِرِينَ﴾ في قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ [آل عمران: ٢٢].

الأصل: من ناصر، ولكنه جمع من أجل مراعاة تناسب رءوس الآيات التي بعدها؛ إذ هي بالنون، نحو: معرضون، يفترون (١).

قال النسفي : (وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ) جمع لوقف رءوس الآي، وإلا فالواحد النكرة في النفي يعم (٢).

٢- ﴿المُشْرِكِينَ﴾ من قوله تعالى : ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧].

الأصل : مشركًا بالإفراد، لكنه جمع مراعاة للتناسب اللفظي، فالآيات قبلها وبعدها منتهية بالنون، نحو : تعلمون، المؤمنون.

قال أبو حيان : (وَجَاءَ: "مِنَ الْمُشْرِكِينَ"، ولم يجئ: وَمَا كَانَ مُشْرِكًا، فَيُنَاسِبُ النَّفْيَ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهَا رَأْسُ آيَةٍ) (٣).

٣- ﴿خَلَالَ﴾ من قوله تعالى : ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَالَ﴾ [إبراهيم: ٣١]. الأصل : خلة، ولكنه جمع لتناسب رءوس الآي.

ويؤكد ذلك أنه في آية أخرى لما لم تكن رأس آية جاء بها على الأصل مفردة (٤)، فقال تعالى : ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَةَ وَلَا شَفَاعَةَ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

(١) انظر : البحر المحيط ٧٧/٣، وروح المعاني ١٠٦/٢.

(٢) تفسير النسفي ١٤٧/١.

(٣) البحر المحيط ٢٠١/٣.

(٤) انظر : الموسوعة القرآنية ١٣٣/٣.

قال الزركشي: (السادس: جمع ما أصله أن يفرد كقوله تعالى: ﴿لَا يَبْعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ فإن المراد: ولا خلة؛ بدليل الآية الأخرى، لكن جمعه لأجل مناسبة رءوس الآي) (١).

٤- ﴿خَاضِعِينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]. الأصل بالإفراد: خاضعة، ولكنه جمع لمراعاة رءوس الآي.

جاء في الموسوعة القرآنية: (فقالوا: كيف صح مجيء "خاضعين" خبراً عن "الأعناق"؟

الجواب: أصل الكلام: فظّلوا لها خاضعين، فأقحمت "الأعناق" لبيان موضع الخضوع. وقرئ: (فظلّت أعناقهم لها خاضعة). أقول: والقراءة الصحيحة التي توافق العربية القراءة الأخيرة، غير أني أرى أن في القراءة المثبتة في المصحف، وهي موضع درسنا، مراعاة للتناسب في فواصل الآيات، فقد بنيت هذه الفواصل على أن تنتهي بالنون في كلمات موزونة على بناء واحد أو متشابه، وهي: مؤمنين، خاضعين، معرضين، يستهزئون، كريم، رحيم، مؤمنين، ظالمين.

أقول أيضاً: إن مراعاة التناسب في الأصوات والأوزان متطلّبة في آي القرآن) (٢).

[الصافات: ١٧٣]. الأصل: هو الغالب، لكنه جمع مراعاة لتناسب أواخر الآيات لفظاً (٣).

(١) البرهان في علوم القرآن ١/٦٤.

(٢) ١٥١/٦.

(٣) انظر: تفسير القرطبي ١٥/١٣٩، وفتح القدير ٤/٤٧٧.

قال النحاس : ﴿ وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ على المعنى ، ولو كان على اللفظ لكان : هو الغالب مثل قوله : ﴿ جُنْدٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الْأَحْزَابِ ﴾ [ص: ١١] . وقال الكسائي : جاء هاهنا على الجمع من أجل أنه رأس آية (١) .

٦- ﴿ عَلَقَ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ [العلق: ٢] . الأصل : علقه ، ولكنه جمع مراعاة لتناسب الآي ؛ لأن الذي قبلها منتهية بالقاف : خلق .

قال أبو السعود : { مِنْ عَلَقٍ } ؛ أي : دم جامد لبيان كمال قدرته تعالى بإظهار ما بين حالته الأولى والآخرة من التباين البين . وإيراده بلفظ الجمع بناء على أن الإنسان في معنى الجمع لمراعاة الفواصل (٢) .

الصورة الثالثة : أفراد ما حقه التثنية :

وزود هذه الصورة نادر ، ومما جاء شاهداً عليها :

١- قوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ [طه: ١١٧] . الأصل : فتشقياً ، لكنه أفرد الفعل من أجل مراعاة تناسب رءوس الآي قبلها وبعدها ؛ لأنها جاءت بالألف ، نحو : أبي ، تعرى .

قال العكبري : (قوله تعالى : "فتشقى" أفرد بعد التثنية ؛ لتوافق رءوس الآي ، مع أن المعنى صحيح ؛ لأن آدم - عليه السلام - هو المكتسب ، وكان

(١) إعراب القرآن ٣/١٠٣ .

(٢) تفسير أبي السعود ٩/١٧٧ .

أكثر بكاء على الخطيئة منها) (١).

والعكبري في هذا النص يؤكد على أمر مهم وهو أن العدول عن الأصل لأجل مراعاة التناسب اللفظي لا يترتب عليه فساد في المعنى، فكأنه يقول: لا يصح أن نراعي اللفظ الذي قد يقضي بفساد المعنى.

﴿إِذِ ابْتِغَتْ أَشْقَاهَا﴾ [الشمس: ١٢]. الأصل: أشقيها، لكنه أفرد مراعاة للتناسب.

قال السيوطي: (ونظير ذلك قول الفراء (٢) أيضاً في قوله: ﴿إِذِ ابْتِغَتْ أَشْقَاهَا﴾، فإنهما رجلان فدار وآخر معه، ولم يقل: أشقيها للفاصلة (٣). وليس في كلام الفراء إشارة إلى مراعاة الفاصلة، كما قد يفهم من عبارة السيوطي.

الصورة الرابعة: تشبيه ما حقه الإفراد:

وهذه أقل الصور، ومن شواهد ذلك قوله: ﴿جَنَّاتٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٦]. الأصل — كما قال بعض المفسرين — : جنة، ولكنه ثنى مراعاة للتناسب اللفظي بين أواخر الآيات (٤). قال الفراء في سياق حديثه عن هذه الآية: (ذكر المفسرون: أنهما بستانان من بستين الجنة، وقد يكون في العربية جنة تشبهاً للعرب في أشعارها أنشدني بعضهم:

(١) التبيان في إعراب القرآن ٩٠٦/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن له ٢٦٨/٣. وفيه "قدار" بالالفاء لا بالقاف.

(٣) معترك الأقران في إعجاز القرآن ٢٩/١.

(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن ٦٤/١، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن ٢٩/١، والموسوعة

وَمَهْمَيْنِ قَدْفَيْنِ مَرَّتَيْنِ ... قطعته بالأُمِّ لا بالسَّمْتَيْنِ

يريد: مهممها وسمتا واحدا ... وذلك أن الشعر له قواف يقيمها الزيادة والنقصان، فيحتمل ما لا يحتمله الكلام(١).

وأنكر ابن قتيبة على الفراء ذلك إنكاراً شديداً، فقال بعد أن ساق كلامه الآنف الذكر: (وهذا من أعجب ما حُمل عليه كتاب الله. ونحن نعوذ بالله من أن نتعسفَ هذا التعسفَ ونُجيزَ على الله - جل ثناؤه - الزيادة والنقص في الكلام لرأس آية).

ثم ذكر الذي يجوز تغييره من أجل مراعاة التناسب، فقال: (وإنما يجوز في رعوس الآي أن يزيد هاءً للسكت ... وألفاً ... أو يحذف همزةً من الحرف ... أو ياءً ... لتستوي رعوس الآي على مذاهب العرب في الكلام...؛ لأن هذا لا يُزيل معنى عن جهته ولا يزيد ولا ينقص. فأما أن يكون الله - عز وجل - وعد جنتين فيجعلها جنة واحدة من أجل رعوس الآي فمعاذ الله!).

ثم ذكر ما يبطل كلام الفراء من سياق الآيات نفسها، فقال: (وكيف يكون هذا وهو -تبارك اسمه- يصفهما بصفات الاثنين، فقال: {ذَوَاتَا أَفْتَانٍ} [الآية: ٤٨]؛ ثم قال: {فِيهِمَا}، {فِيهِمَا} [الآيتان: ٥٠، ٥٢].

ولو أن قائلًا قال في خزنة النار: إنهم عشرون، وإنما جعلهم تسعة عشر لرأس الآية كما قال الشاعر:

نَحْنُ بَنُو أُمِّ الْبَنِينِ الْأَرْبَعَةِ

وإنما هم خمسة فجعلهم للقافية أربعة ما كان في هذا القول إلا كالفراء(٢).

(١) معاني القرآن ١١٨/٣.

(٢) غريب القرآن ٤٣٩ - ٤٤١.

المبحث الثالث : أثرها في التذكير والتأنيث :

كان للتذكير والتأنيث نصيب من آثار مراعاة التناسب اللفظي، لكن لم أقف إلا على حالات قليلة منه، والأمر في ذلك لم يخرج عن إحدى صورتين، هما :

الأولى : تأنيث ما حقه التذكير :

ومن الشواهد على ذلك ما يأتي :

الأولى : تأنيث ما حقه التذكير :

ومن الشواهد على ذلك ما يأتي :

١- ﴿كَاشِفَةٌ﴾ من قوله تعالى : ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم: ٥٨]. الأصل: كاشف، لكنه أنث مراعاة لتناسب الآية التي قبلها؛ لأنها محتومة بتاء التأنيث.

قال السمعاني : (فإن قيل: ما معنى قوله: "كاشفة"؟ ولم أدخل هاء التأنيث؟ والجواب أن بعضهم قال: لموافقة رءوس الآي، وقال بعضهم: معناه ليس لها من دون الله نفس كاشفة، وهذا أحسن) (١).

٢٢- ﴿تَذَكُّرَةٌ﴾ من قوله تعالى : ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذَكُّرَةٌ﴾ [المدثر: ٥٤]. الأصل: تذكير، ولكنه أنث من أجل مراعاة المناسبة اللفظية؛ لأن الآيات محتومة بتاء التأنيث (٢).

قال الزركشي متحدثاً عن هذه الآية وعين هذا الموضع تحديداً: (الثامن: تأنيث ما أصله أن يذكر كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذَكُّرَةٌ﴾، وإنما عدل إليها للفاصلة) (٣).

(١) تفسير السمعاني ٣٠٤/٥.

(٢) الموسوعة القرآنية ١٣٤/٣.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٦٥/١.

الصورة الأخرى : تذكير ما حقه التانيث :

وهذه الصورة أقل من الأولى، ومن شواهدهما ما يأتي :

١- ﴿سَبِّحُونَ﴾ من قوله تعالى : ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠].
الأصل: يسبحن، أو تسبح، ولكنه ذكر فقال: يسبحون لمراعاة تناسب اللفظ؛ لأنه رأس آية (١).

قال النحاس : (فيه من النحو أنه لم يقل: يسبحن ولا يسبح. ومذهب سيبويه (٢) أنه لما خبر بفعل من يعقل، وجعلهن في الطاعة بمتزلة من يعقل خبر عنهن بالواو والنون، وقال الفراء (٣) : لما خبر عنهن بأفعال الآدميين قال: يسبحون، وقال الكسائي: يسبحون؛ لأنه رأس آية (٤).

٢- ﴿طَائِعِينَ﴾ من قوله تعالى : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١].
الأصل : طائعات، ولكنه ذكر من أجل مراعاة رءوس الآي في السورة التي منها : العالمين، للسائلين.

قال النحاس : (وقرأ : (قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ) ، ولم يقل: طائعات؛ ففي هذا ثلاثة أجوبة للكسائي، قال: يكون أتينا بمن فينا طائعين يكون لما خبر عنهن

(١) انظر : تفسير القرطبي ٢٨٦/١١ ، والبحر المحيط ٤٢٧/٧ ، والدر المنون ١٥٢ / ٨ ، وفتح القدير ٤٧٩/٣ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٧/٢ .

(٣) انظر : معاني القرآن ٢٠١/٢ .

(٤) إعراب القرآن ٥٠/٣ .

بالإتيان أجرى عليهن ما يجري على من يعقل من الذكور، والجواب الثالث أنه رأس آية (١).

٣- (ثرياً) من كلام عائشة - رضي الله عنها - من حديث طويل، قالت: (جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً، فَتَعَاهَدَنَ وَتَعَاقَدَنَ أَلَّا يَكْتُمَنَّ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئًا، قَالَتِ الْأُولَى: ... قَالَتِ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: ... فَطَلَّقَنِي وَتَكَحَّهَ، فَتَكَحَّتْ بَعْدَهُ رَجُلًا سَرِيًّا، رَكِبَ شَرِيًّا، وَأَخَذَ خَطِيًّا، وَأَرَاخَ عَلَيَّ نَعْمًا ثَرِيًّا، وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَائِحَةٍ زَوْجًا) (٢).

الشاهد في قوله: (نعمًا ثرياً)، الأصل: نعمًا ثرية، ولكنه ذكر من أجل مراعاة تناسب اللفظ.

قال ابن حجر: (وَذَكَرَ "ثَرِيًّا" وَإِنْ كَانَ وَصْفَ مُؤَنَّثٍ؛ لِمُرَاعَاةِ السَّجْعِ، وَلِأَنَّ كُلَّ مَا لَيْسَ تَأْنِيثُهُ حَقِيقِيًّا يَجُوزُ فِيهِ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ) (٣).

(١) إعراب القرآن ٣٦/٤.

(٢) فتح الباري ٢٥٦/٩.

(٣) فتح الباري ٢٧٥/٩.



المبحث الرابع : أثرها في الإعراب :

كان لمراعاة التناسب اللفظي أثر في الإعراب؛ فربما رُفعت الكلمة أو نصبت والأولى فيها الجزم أو النصب من أجل تحقيق هذه الغاية، لكن تأثيرها فيه قليل، ولعل السبب في ذلك أن الإعراب أمر يتوقف عليه فهم المعنى، ومع قلته فإن لكلا الوجهين الإعرابين : المعدول إليه والمعدول عنه توجيهه الذي لا يعارض القواعد النحوية، وقد وقفت على حالتين من ذلك، هما:

الحالة الأولى : رفع ما الأولى فيه الجزم :

من شواهد ذلك ما يأتي :

١- رفع ﴿يُنصَرُونَ﴾ من قوله تعالى : ﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُؤَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١]. والأولى : ينصروا؛ لأنه معطوف على مجزوم ﴿يؤلوكم﴾، لكنه رفع فيكون مستأنفاً من أجل مراعاة التناسب اللفظي؛ لأن آخر الآيات التي قبله وبعده منتهية بالنون، نحو : الفاسقون، يعتذرون(١).

قال الطبري : (وإنما رفع قوله: ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ وقد جزم قوله: ﴿يؤلوكمُ الأدبار﴾ على جواب الجزاء، اتسافاً للكلام؛ لأن رءوس الآيات قبلها بالنون، فألحق هذه بها، كما قال: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [سورة المرسلات: ٣٦]، رفعاً، وقد قال في موضع آخر: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [سورة فاطر: ٣٦]؛ إذ لم يكن رأس آية(٢).

وهنا الإمام الطبري يؤكد ما ذهب إليه بالتنظير بآية أخرى لم يكن فيها

(١) انظر : تفسير الثعلبي ١٢٩/٣.

(٢) تفسير الطبري ١١٠/٧.

عدول عن الأصل؛ لأنه ليس هناك ما يدعو لذلك.
 ٢- رفع ﴿تَخَشَى﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ
 أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا
 تَخَشَى﴾ [طه: ٧٧].

الأصل - على من ذهب إلى أن (لا) ناهية - : تخش، لكنه رفع الفعل ولم
 يحذف الألف مراعاة للتناسب اللفظي؛ لأن ما قبلها آيات انتهت بالألف، نحو:
 العلى، تزكى، صرح بذلك السيوطي (١).

وهذا ضعيف عندي؛ لأنه لو كان كما قال السيوطي لوجب جزم الفعل
 (تخاف)؛ لأنه مسبوق بـ(لا)، لكنه لم يجزم، بل هو مرفوع، فدل على أن (لا)
 فيهما نافية لا ناهية.

٣٣- رفع ﴿تَنْسَى﴾ من قوله تعالى: ﴿سُنُقْرُوكَ فَلَا تَنْسَى﴾
 [الأعلى: ٦]. الأصل - على القول بأن "لا" ناهية - : (تنس) يحذف الألف
 للجزم، لكنه أثبتها مراعاة للتناسب اللفظي بين رءوس الآي؛ لأنها
 بالألف (٢).

قال العكبري: (قوله تعالى: ﴿سُنُقْرُوكَ فَلَا تَنْسَى﴾، "لا" نافية؛ أي:
 فما تنسى. وقيل: هي للنهي، ولم تجزم؛ لتوافق رءوس الآي. وقيل: الألف
 ناشئة عن إشباع الفتحة (٣).

وقوله: (وقيل: الألف ناشئة عن إشباع الفتحة) تلمس آخر للاعتذار عن
 مخالفة القياس في الإعراب.

(١) انظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن ١/٢٧.

(٢) انظر: الحجة في القراءات السبع ٢٤٥، والبحر المحيط ٨/١٣٤.

(٣) البيان في إعراب القرآن ٢/١٢٨٣.

الحالة الأخرى: رفع ما الأولى فيه النصب :

ولهذه الصور شواهد منها :

١- رفع الفعل ﴿فَيَعْتَذِرُونَ﴾ في قوله تعالى : ﴿وَلَا يُؤْذِنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦].

الأصل : فيعتذروا؛ لأن هذا من مواضع نصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة؛ لأن الفعل واقع في جواب النفي ومسبوق بالفاء، لكنه رفع حتى لا تحذف نون الرفع فيناسب الفعل ما قبله وما بعده من الأفعال في نهاية الآيات المنتهية بالنون (١).

قال الطبري : (وقوله: {فَيَعْتَذِرُونَ} رَفَعًا عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: {وَلَا يُؤْذِنُ لَهُمْ}، وَإِلْمًا اخْتِيارَ ذَلِكَ عَلَى النَّصْبِ وَقَبْلَهُ جَحْدٌ؛ لِأَنَّهُ رَأْسُ آيَةٍ قَرِنَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَائِرِ رُءُوسِ آيَاتِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَلَوْ كَانَ جَاءَ نَصْبًا كَانَ جَائِزًا، كَمَا قَالَ: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] ، وَكُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِيهِ، أَغْنِي الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ (٢).

وقال النحاس : (قال الكسائي: ﴿وَلَا يُؤْذِنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ بالنون في المصحف؛ لأنه رأس آية، ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ بغير نون؛ لأنه ليس برأس آية ويجوز في كل واحد منهما ما جاز في صاحبه (٣).

ويلحظ في النصين السابقين أنه صرّح فيهما أن كلا الوجهين المعدول والمعدول عنه جائز، وإن كان الأولى فيهما الإعراب المعدول عنه.

(١) انظر : تفسير الطبري ١١٠/٧ ، ٦١٠/٢٣ ، وتفسير الثعلبي ١٢٩/٣ ، وتفسير القرطبي

٣٥٢/١٤ ، والدر المصون ٦٤٤/١٠ .

(٢) تفسير الطبري ٦١٠/٢٣ .

(٣) إعراب القرآن ٢٥٤/٣ .

٢- رفع الفعل (يتلى) من قوله - صلى الله عليه وسلم - : (لا تُظهِرَنَّ الشَّمَاتَةَ لِأَخِيكَ فِيرَحْمَةُ اللَّهِ وَبِتَلِيكَ) (١). روي هذا الفعل بالنصب والرفع، والأصل النصب، ولكنه رفع من أجل أن يناسب قوله (لأخيك)؛ لأن الياء فيها ساكنة، والنصب يجعل الياء في الفعل مفتوحة فيختلف اللفظ بينهما، ويذهب التناسب (٢).

قال الملا الهروي في سياق شرحه لهذا الحديث : (" فيعافيه الله وبيتليك " الظاهر أنهما منصوبان على جواب النهي، ولا يبعد أن يكونا مرفوعين على لغة معروفة مراعاة للسجع، أو المشاكلة (٣). وعبر هنا بالسجع؛ لأن الشاهد ليس بآية، وهذا لا بأس فيه عند الجمهور.

ويلحظ أن في كلا الحالتين السابقتين رجوعاً إلى الأصل وهو الرفع، وقد يكون في ذلك تمهين لتلك المخالفة؛ لأن الرجوع إلى الأصل متوقع لأدنى سبب.

(١) انظر الحديث في المعجم الأوسط ٤/١١٠، والمعجم الكبير للطبراني ٥٣/٢٢.

(٢) انظر : مرقاة المفاتيح ٣٠٤٨/٧، وتحفة الأحمدي ١٧٤/٧.

(٣) شرح مسند أبي حنيفة ١/٥٩٠.

المبحث الخامس : أثرها في المنوع من الصرف :

كان لمراعاة التناسب اللفظي أثره الكبير في صرف بعض الكلمات التي حكم عليها القياس بمنع الصرف، بل إن صرف المنوع من الصرف لهذه الغاية من أكثر الأمور التي تناهت النحويون في كتبهم، ومن أسباب ذلك أن النحويين عقدوا باباً في كتبهم خاصاً بالمنوع من الصرف، وأفردوا في آخره مبحثاً خاصاً في صرف المنوع من الصرف، وبتبعهم لأسباب صرف المنوع وجدوا أن السبب الأكبر لذلك هو مراعاة التناسب اللفظي.

وربما كان السبب في كثرة صرف المنوع لهذه العلة أن فيه رجوعاً إلى الأصل؛ فالأصل في الأسماء الصرف، والرجوع إلى الأصل أمر متوقع لأدنى ملابسة، ولأن صرف الاسم زيادةً التنوين في آخره، والتنوين حرف ساكن، وزيادة الساكن أمر سهل، لا سيما أن هذه الزيادة جاءت في الآخر، والآخر يكثر فيه التغيير.

ومن الشواهد على صرف المنوع من الصرف لمراعاة التناسب اللفظي ما يأتي :

١- ﴿يَعُوْثٌ﴾ ، و﴿وَيَعُوْقٌ﴾ من قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوْقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]. قرئ بصرفهما، والأصل عدم الصرف مراعاةً للتناسب اللفظي مع ما قبلها وما بعدها (١).

قال ابن مالك : (ومنه قراءة الأعمش : {وَلَا يَغُوْثًا وَيَعُوْقًا}، صرفهما لِيُنَاسِبَ : {وَدًّا} و{سُوَاعًا} و{نَسْرًا}) (٢).

(١) انظر : اللوحة في شرح الملحة ٧٩٨/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٥٥٨، وروح المعاني ٧٨/٢٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٥١٢/٣.

٢٢- ﴿سَلَسَلَا﴾ من قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَسَلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤]. الأصل : سَلَسَل من دون تنوين، لكنه نونها لتتناسب مع ما بعدها في اللفظ (١).

قال ابن خالويه : (قوله تعالى : (سَلَسَل) يقرأ بالتنوين وتركه، فالحجة لمن نون أنه شاكل به ما قبله من رعوس الآي؛ لأنها بالألف، وإن لم تكن رأس آية ووقف عليهما بالألف) (٢).

وهذا هو الصحيح، والغريب أن الزجاج جعلها رأس آية، فقال: (الأجود في العربية ألا يُصْرَف "سَلَسَل"، ولكن لما جُعِلَتْ رَأْسَ آيَةٍ صرفت؛ ليكون آخر الآي على لفظ واحد) (٣). ولعله يقصد أنها بمنزلة رأس الآية عند الوقف عليها، ويؤيد ذلك نص ابن خالويه الآنف الذكر.

والذي يظهر لي أن صرف (سَلَسَل) هنا لتتناسب ما بعدها من الكلمات المنونة "أَغْلَالًا، وَسَعِيرًا". وقد صرح بذلك الرضي (٤)، وابن عقيل، قال الأخير: (وورد أيضًا صرفه لتتناسب كقوله تعالى: ﴿سَلَسَلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ فصرف "سَلَسَل" لمناسبة ما بعده) (٥).

٣- ﴿كَافُورًا﴾ من قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْإِبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾ [الإنسان: ٥]. الأصل : كَافُور من دون تنوين، لكنه نون

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢١٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٥١٢/٣، واللمحة في شرح

الملحة ٧٩٨/٢، وشرح الأشموني ١٧٤/٣.

(٢) الحجة في القراءات السبع ٣٥٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٥٨/٥.

(٤) انظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١٠٥/١.

(٥) شرح ابن عقيل ٣٣٩/٣.

مع أنه ممنوع من الصرف مراعاة لتناسب اللفظ؛ لأن الآيات قبلها وبعدها منتهية بتنوين نصب، نحو: سعيراً، تفجيراً.

قال ابن سيده: (وقوله عز وجل: ﴿كَانَ مَزَاجُهَا كَافُورًا﴾) قيل: هي عين في الجنة، فكان ينبغي ألا ينصرف؛ لأنه اسم مؤنث معرفة على أكثر من ثلاثة أحرف، لكن إنما صرفه لتعديل رعوس الآي (١).

٤- ﴿قَوَارِيرًا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥]. الأصل: قوارير من غير تنوين لكنه نونه؛ لأنها رأس آية، لتوافق رعوس الآي قبلها وبعدها، نحو: تذليلاً، تقديرًا.

ويؤكد ذلك أنه لما كرر "قوارير" بعد هذه الآية مباشرة لم ينونها؛ لأنها لم تكن رأس آية (٢)، قال تعالى: ﴿قَوَارِيرٍ مِّن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ [الإنسان: ١٦].

قال الفراء: (ومثل ذلك قوله: (هـ هـ) أثبت الألف في الأولى؛ لأنها رأس آية، والأخرى ليست بآية، فكان ثبات الألف في الأولى أقوى لهذه الحجة) (٣).

٥- ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ من قوله تعالى: ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٨]. الأصل: سلسبيل من دون تنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف لكنه صرف ونون مراعاة للتناسب اللفظي (٤).

(١) المحكم والمحيط الأعظم ٦/٧.

(٢) انظر: تفسير الطبري ١٠٥/٢٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٦٠/٥، وتفسير القرآن العزيز لابن

أبي زمنين ٧٣/٥.

(٣) معاني القرآن ٢١٤/٣.

(٤) انظر: تفسير الطبري ١٠٩/٢٤، وتفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين ٧٣/٥، وتفسير

السمعي ١١٩/٦.

قال الأخفش في سياق حديثه عن هذه الآية : (وقال بعضهم: لا بل هو اسم العين، وهو معرفة، ولكن لما كان رأس آية وكان مفتوحاً زدت فيه الألف كما كانت: {قَوَارِيرًا} (١). وقال الزجاج : (المعنى يسقون عيناً، وسَلَسَبِيل اسم العَيْن إلا أنه صرف؛ لأنه رأس آية) (٢).

ويلحظ أن أغلب هذه الأسماء التي صرفت وكان الأصل فيها منع الصرف قد وردت في سورة الإنسان، وهي السورة التي تنتهي آياتها بأسماء منونة تنوين نصب، فناسب أن يصرف الاسم الواقع رأس آية في هذه السورة من أجل أن تكون أواخر آيات هذه السورة على نسق واحد لفظاً.

وصرف الممنوع فضلاً عن أن له ما يدعو إليه، وهو مراعاة التناسب اللفظي، فإن فيه رجوعاً إلى الأصل وهو التنوين وقلب التنوين ألفاً عند الوقف، ولا غرو في ذلك فلمراعاة التناسب ذهبوا إلى أبعد من ذلك وهو زيادة ألف في آخر الكلمة ليس لها أصل ألبتة كما مرّ في بعض الآيات، نحو: "الرسول، والسبيل، والظنون".

(١) معاني القرآن ٥٦١/٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٦١/٥.

المبحث السادس : أثرها في التقديم والتأخير :

قد يقع في الكلام مخالفة الأصل في ترتيب الجملة طلباً لمراعاة التناسب اللفظي، ومن المقرر في كتب النحو أن الأصل في الجملة الاسمية تقديم مبتدأ وتأخير الخبر، وفي الجملة الفعلية تقديم الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به أو غيره من المفعولات، والأصل كذلك في المتعلق به أن يقدم على المتعلق.

وقد وقعت مخالفة لهذا الترتيب في القرآن العظيم وفي غيره وكان لهذا الأمر أسباب ترجع في أغلبها إلى أغراض بلاغية مقصودة، وقد لحظ في بعض هذه المواضع أنه قد يصحب الغرض المعنوي غرض لفظي وهو مراعاة التناسب اللفظي، وسوف يكون الكلام هنا مسلطاً على الغرض اللفظي؛ لأنه محل البحث، وقد وقفت على صور عدة مختلفة صرح فيها العلماء بالتقديم والتأخير لأغراض منها مراعاة التناسب اللفظي.

وظهر لي بعد البحث أن أبا السعود في تفسيره هو أكثر من عني بظاهرة التقديم والتأخير وفي البحث عن أسبابها، وقد صرح في كثير من المواضع إلى أن من أسبابها مراعاة التناسب اللفظي، ويؤكد ذلك ما يأتي من نصوص نقلتها عنه.

ومن صور هذا المبحث ما يأتي :

الصورة الأولى : تقديم المنعول به على الفعل والفاعل :

الأصل في المفعول به أن يتأخر عن الفعل والفاعل، لكنه قد يخالف هذا الأصل فيقدم على الفعل والفاعل معاً أو يتقدم على الفاعل فقط، ومن أسباب تقديمه مراعاة التناسب اللفظي، وقد صرح بذلك كثير من العلماء، لكن ينبغي أن يعلم أن هذه المراعاة لم تكن السبب الوحيد لذلك، بل قد يصحبها أسباب أخرى معنوية، وبخاصة إذا كان الكلام في القرآن الكريم.

ومن الشواهد التي وقفت عليها على هذه الصورة ما يأتي :

١- تقديم المفعول به ﴿إِيَّاكَ﴾ من قوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. الأصل: نعبدك ونستعينك، لكنه قدم المفعول به مراعاةً لتناسب اللفظ، فالآيات منتهية بالنون (١).

قال أبو حامد عز الدين : (قال المصنف: وقد قال الزمخشري (٢) إن قوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ لاختصاص العبادة والاستعانة به سبحانه دون غيره.

قال: وليس الأمر كذلك، بل ها هنا مراعاة السجع الذي جاء في الآيات السابقة على حرف النون، فلو قال: نعبدك ونستعينك زالت طلاوة السجع. أقول: إن كان تقديم المفعول يقتضي الاختصاص كما يراه الزمخشري وجماعة من أهل العربية، فلا مانع من أن يكون المراد من قوله: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ كلا الأمرين: الاختصاص والسجع، ولا منافاة بين هذين المطلوبين (٣).

والحق ما ذهب إليه فالجمع بين الأمرين أولى، فالقرآن الكريم في غاية الإتيان في معانيه ومبانيه.

كما يظهر تعبيره عما وقع في القرآن الكريم بالسجع، وهذا مخالف لما سار عليه الجمهور، ويظهر أنه متأثر بابن الأثير الذي لا يرى بأساً من وصفه بذلك.

٢- تقديم المفعول به (فريقاً) من قوله تعالى : ﴿فَفَرِّقَا كَذَّبْتُمْ وَفَرِّقَا﴾

(١) انظر : معترك الأقران في إعجاز القرآن ٢٦/١.

(٢) انظر : الكشاف ١٣/١.

(٣) الفلك الدائر على مثل السائر ٢٤٧ - ٢٤٨.

تقتلون ﴿البقرة: ٨٧﴾. الأصل : كذبتهم فريقاً وتقتلون فريقاً، لكنه قدم
المفعول به لتوافق رءوس الآي؛ لأنها بالنون، نحو : ينصرون، يؤمنون (١).
قال أبو البقاء العكبري : ﴿ففرقياً كذبتهم﴾ : أي فكذبتهم فريقاً، فالفاء
عطف كذبتهم على استكبرتم، ولكن قدم المفعول ليتفق رءوس الآي (٢).
٣- تقديم المفعول به (إياه) من قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا
من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم عبداً﴾
[البقرة: ١٧٢].

قدم المفعول به هنا من أجل أن تتوافق رءوس الآي؛ لأنها بالنون، وإبقاؤه
على الأصل مؤخراً يفوت هذه المناسبة (٣).
قال أبو حيان في سياق حديثه عن هذه الآية : (و"إيا" هنا مفعول مقدم،
وقدم لكون العامل فيه وقع رأس آية، وللاهتمام به والتعظيم لشأنه؛ لأنه عائد
على الله تعالى) (٤).

يلحظ في كلام أبي حيان هنا أنه لم يجعل تقديم المفعول به مقصوراً على
الغرض اللفظي فقط، بل ذكر معه أموراً أخرى معنوية سوغت تقديمه.
٤- تقديم المفعول به ﴿إياكم﴾ في قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً
ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهؤلاء إياكم كانوا يعبدون﴾ [سبا: ٤٠].
قدم المفعول به (إياكم) على الفعل والفاعل من أجل أن تكون رأس الآية
بالنون؛ لأن رءوس الآي قبل وبعد بالنون، نحو : الرازقين، مؤمنون (٥).

(١) انظر : الموسوعة القرآنية ١٥١/٦.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٨٩/١.

(٣) انظر : الدر المصون ٢٣٥/٢.

(٤) البحر المحيط ١١٠/٢.

(٥) انظر : معترك الأقران في إعجاز القرآن ٢٦/١.

الصورة الثانية : تأخير الفاعل عن المفعول به :

الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول به، لكن قد يعتمد إلى مخالفة هذا الأصل لأغراض منها مراعاة التناسب اللفظي، ومن الشواهد التي صُرح فيها بهذا الغرض ما يأتي:

١- تأخير الفاعل ﴿مُوسَى﴾ عن المفعول به في قوله تعالى : ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ [طه: ٦٧]. الأصل : أوجس موسى في نفسه خيفة، لكنه أخره لأجل التناسب اللفظي، فالآيات منتهية بالألف (١)، نحو : تسعى، الأعلى.

قال أبو السعود في سياق حديثه عن هذه الآية : (وتأخيرُ الفاعل لمراعاة الفواصل) (٢).

٢- تأخير الفاعل ﴿التُّذْرُ﴾ عن المفعول به في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ﴾ [القمر: ٤١]. الأصل : جاء النذر آل فرعون، ولكنه أخر الفاعل من أجل مراعاة تناسب اللفظ؛ لأن الآيات منتهية بحرف الراء، نحو : "مدكر، مقتدر".

قال الزركشي: (ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ﴾ فأخر الفاعل لأجل الفاصلة) (٣).

الصورة الثالثة : تقديم خبر "كان" على اسمها :

ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾

(١) انظر: الموسوعة القرآنية ١٣٣/٣.

(٢) تفسير أبي السعود ٢٧/٦.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٦٣/١.

[الإخلاص: ٤]. الأصل: لم يكن أحد كفوًّا له، لكنه قدم الخبر مراعاةً للتناسب اللفظي؛ لأن الآيات منتهية بحرف الدال وتقدمه يحقق التناسب اللفظي في نهاية الآيات (١).

الصورة الرابعة: تقديم الجار والمجرور أو الظرف على المتعلق به :

رتبة الجار والمجرور والظرف التأخر عن متعلقهما؛ لأنهما معمولان له، والعامل رتبته التقديم على معموله، ومع هذا فقد رأيت مخالفة هذا الأصل كثيراً من أجل مراعاة التناسب اللفظي. ولا غرابة في ذلك إذا علم أنه من القواعد المقررة عند النحويين أنه يُغتفر في الجار والمجرور والظرف ما لا يُغتفر في غيرهما؛ وذلك لكثرة ورودهما في الكلام، فيكثر فيهما ما لا يكثر في غيرهما، فجاء التصرف فيهما بالتقديم على متعلقهما كثيراً.

ومما وقفت عليه من شواهد صُرِّح فيها بذلك ما يأتي :

ومما وقفت عليه من شواهد صُرِّح فيها بذلك ما يأتي :

١- تقديم الجار والمجرور (مما رزقناهم) على متعلقهما في قوله تعالى :

﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾

[البقرة: ٣]. الأصل: ينفقون مما رزقناهم، ويؤيد ذلك ما قبله حيث جاء على

الأصل: يؤمنون بالغيب، ولكنه خالف الأصل، فقدم الجار والمجرور من أجل

أن تتناسب رعوس الآي؛ لأنها بالنون، نحو: يوقنون، المفلحون.

قال الزركشي: (وقوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ آخر الفعل عن

المفعول فيها وقدمه فيما قبلها في قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ﴾؛

(١) انظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن ١/٢٦.

لتوافق رءوس الآي، قاله أبو البقاء (١)، وهو أجود من قول الزمخشري (٢)
 قدم المفعول للاختصاص (٣).

٢- تقديم الجار والمجرور ﴿يَظْلُمُونَ﴾ على المتعلق به في قوله تعالى:
 ﴿وَمَنْ خَفَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا
 يَظْلُمُونَ﴾ [الأعراف: ٩]. الأصل: يظلمون بآياتنا، لكنه قدم الجار والمجرور
 من أجل أن تتوافق رءوس الآي على لفظ واحد؛ لأنها منتهية بحرف النون،
 نحو: المفلحون، تشكرون.

قال أبو السعود: (و"آياتنا" متعلقٌ بـ"يظلمون" على تضمين معنى
 التكذيب، قدم عليه لمراعاة الفواصل) (٤).

٣- تقديم الجار والمجرور ﴿بِهِ﴾ على المتعلق في قوله تعالى: ﴿أَتُمَّ إِذَا
 مَا وَقَعَ آمْنْتُمْ بِهِ الْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [يونس: ٥١]. الأصل:
 تستعجلون به، لكنه قدم (به) من أجل أن تتسق الآية مع ما قبلها وما بعدها؛
 لأنها محتومة بالنون، نحو: المجرمون، تكسبون.

قال أبو السعود: ﴿وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾؛ أي: تكذيباً واستهزاءً،
 جملة وقعت حالاً من فاعل "آمنتم" المقدر لتشديد التوبيخ والتقريع وزيادة
 التنديم والتحسير. وتقديم الجار والمجرور على الفعل لمراعاة الفواصل (٥).

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٨١.

(٢) انظر: الكشاف ١/٤٠.

(٣) البرهان في علوم القرآن ١/٦٣.

(٤) تفسير أبي السعود ٣/٢١٤.

(٥) تفسير أبي السعود ٤/١٥٣.

٤- تقديم الجارِ والمجرور ﴿عَلَى الْعَرْشِ﴾ على متعلقهما في قوله تعالى:
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥]. الأصل: استوى على العرش،
لكنه قدم الجارِ والمجرور لمراعاة التناسب اللفظي.

قال أبو السعود: (و"على" متعلقة بـ"استوى" قدمت عليه لمراعاة
الفواصل) (١).

٥- تقديم الجارِ والمجرور ﴿بِنَا﴾ على متعلقهما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ
كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ [طه:٣٥]. الأصل: بصيراً بنا، لكنه قدم الجارِ والمجرور
مراعاةً لتناسب اللفظ.

قال أبو السعود: (والباءُ متعلقة بـ"بصيراً" قدمت عليه لمراعاة
الفواصل) (٢).

٦- تقديم الجارِ والمجرور ﴿مَنْ السَّاعَةِ﴾ على متعلقهما في قوله تعالى:
﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَهُمْ مِنْ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء:
٤٩]. الأصل: مشفقون من الساعة، فقدم من أجل أن تكون الآيات على
نسق واحد منتهية بالنون، نحو: للمتقين، منكرون.

قال أبو السعود: ﴿وَهُمْ مِنْ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾؛ أي: خائفون منها
بطريق الاعتناء. وتقديم الجارِ لمراعاة الفواصل) (٣).

٧- تقديم الجارِ والمجرور ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ على متعلقهما في قوله تعالى:
﴿وَهُمْ مِنْ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾ [الفرقان:١]. الأصل: نذيراً للعالمين.
قال أبو السعود: {للعالمين} من الثقلين {نذيراً}؛ أي: مُنذراً أو إنذاراً

(١) تفسير أبي السعود ٥/٦.

(٢) تفسير أبي السعود ١٤/٦.

(٣) تفسير أبي السعود ٧١/٦.

مبالغة، أو ليكون تنزيله إنذاراً أو عدم التعرض للتبشير لانسياق الكلام على أحوال الكفرة.

وتقديم اللام على عاملها لمراعاة الفواصل (١).

٨ - تقديم الجار والمجرور ﴿عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ على متعلقهما في قوله تعالى: ﴿الْمَلِكُ يُؤَمِّدُ الْحَقَّ لِلرَّحْمَنِ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٦]. الأصل: عسيراً على الكافرين، قدم مراعاة للتناسب اللفظي. قال أبو السعود: ﴿يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا﴾ شديداً لهم. وتقديم الجار والمجرور لمراعاة الفواصل (٢).

٩ - تقديم الجار والمجرور ﴿فِي ظِلَالٍ﴾ و﴿عَلَى الْأَرَائِكِ﴾ على متعلقهما في قوله تعالى: ﴿هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَّكُونَ﴾ [يس: ٥٦]. الأصل: متكتون في ظلال على الأرائك. وقدمهما مراعاة للتناسب اللفظي.

قال أبو السعود: (و"متكتون": خبر، والجاران صلتان له قدمتا عليه لمراعاة الفواصل) (٣).

١٠١٠ - تقديم الجار والمجرور (منها) على متعلقهما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَنْعَامَ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [غافر: ٧٩]. الأصل: تأكلون منها، فقدم مراعاة لتناسب رءوس الآي التي جاءت بالنون، نحو: المبطلون، تحملون.

(١) تفسير أبي السعود ٢٠٠/٦.

(٢) تفسير أبي السعود ٢١٣/٦.

(٣) تفسير أبي السعود ١٧٣/٧.

قال أبو السعود : ﴿ تَرَكَّبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ ... وتغيير النظم
الكريم في الجملة الثانية لمراعاة الفواصل مع الأشعار بأصالة الركوب (١).
١١ - تقديم الجار والمجرور ﴿ بآيَاتِنَا ﴾ على متعلقهما في قوله تعالى :
﴿ ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا
يَجْحَدُونَ ﴾ [فصلت: ٢٨]. الأصل : يجحدون بآياتنا، وقدم مراعاة لتناسب
اللفظ.

قال أبو السعود : (والباء الأولى متعلقة بـ "جزاء"، والثانية
بـ "يجحدون"، قدمت عليه لمراعاة الفواصل؛ أي: بسبب ما كانوا يجحدون
بآياتنا) (٢).

١٢ - تقديم الجار والمجرور ﴿ فِي جَنَّاتٍ ﴾ على متعلقهما في قوله تعالى :
﴿ أُولَئِكَ فِي جَنَّاتٍ مُكْرَمُونَ ﴾ [المعارج: ٣٥]. الأصل : مكرمون في
جنان.

قال أبو السعود : (و"في جنات" متعلق به، فُدم عليه لمراعاة
الفواصل) (٣).

١٣ - تقديم الجار والمجرور ﴿ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ على متعلقهما في قوله
تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ ﴾
[المطففين: ٢٩]. الأصل : يضحكون من الذين آمنوا، فقدم مراعاة التناسب
اللفظي.

(١) تفسير أبي السعود ٢٨٦/٧.

(٢) تفسير أبي السعود ١٢/٨.

(٣) تفسير أبي السعود ٣٤/٩.

قال أبو السعود : (وتقدّم الجارّ والمجرور إمّا للقصر إشعاراً بغاية شناعة ما فعلوا؛ أي: كانوا من الذين آمنوا يضحكون مع ظهور عدم استحقاقهم لذلك ... أو لمراعاة الفواصل) (١). يظهر هنا أنه قدم السبب المعنوي على اللفظي، وهو أولى؛ لأن المعنى مقدم على اللفظ؛ ولأنه لا ينبغي أن يحمل التقديم والتأخير وغيره في كلام الله سبحانه إلا لأسرار يأتي في مقدمتها الأسرار المعنوية.

١٤- تقديم الجار والمجرور ﴿ هُمْ ﴾ والظرف ﴿ يَوْمَئِذٍ لَّخَيْرٍ ﴾ على متعلقهما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَيْرٌ ﴾ [العاديات: ١١].
الأصل : خير بهم يومئذ.

قال أبو السعود : (وقوله تعالى: "بهم" و"يومئذ" متعلقان بـ"خير"، قدما عليه لمراعاة الفواصل) (٢).

الصورة الخامسة : تقديم الظرف على المفعول به :

الأصل أن يأتي المفعول به بعد الفاعل ثم يأتي بعد ذلك الظرف أو الجار والمجرور؛ لأن المفعول به ألصق بالفعل منهما. وقد يتقدم الظرف أو الجار والمجرور على المفعول به طلباً للتناسب اللفظي.

ومن شواهد ذلك تقديم الظرف ﴿ فَوْقَكُمْ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ وَبَيْنَنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شَدَادًا ﴾ [الأنبياء: ١٢]. الأصل : بينا سبعا شدادا فوقتكم، لكنه قدم الظرف من أجل أن يكون رأس الآية حرفاً منوئاً تنوين نصب، فيوافق ما قبله وما بعده من رءوس الآي في السورة، نحو : معاشا، وهاجاً.

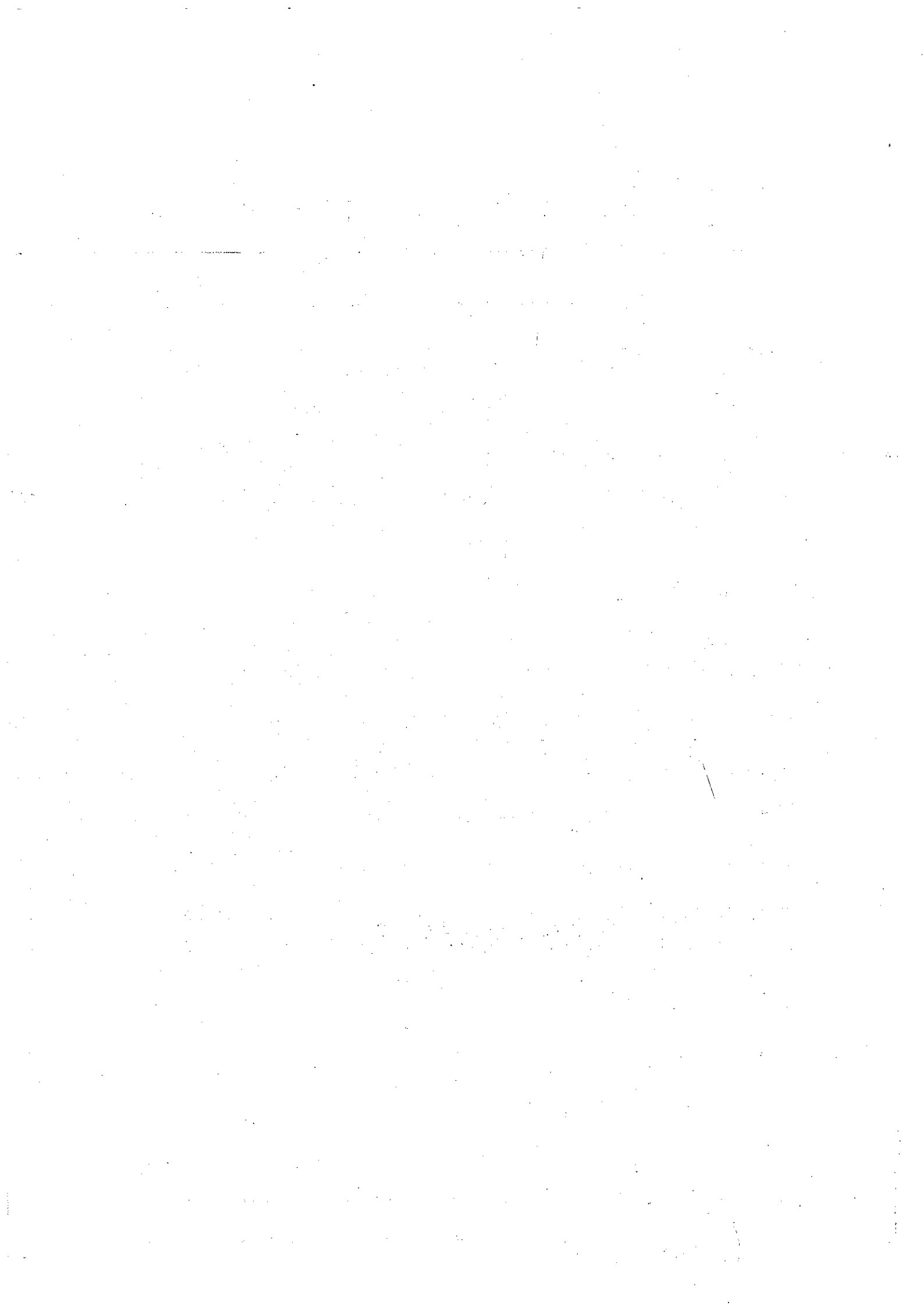
(١) تفسير أبي السعود ١٢٩/٩.

(٢) تفسير أبي السعود ١٩٢/٩.

قال أبو السعود عن هذه الآية : (وتقديمُ الظرفِ على المفعولِ ليسَ لمراعاةِ الفواصلِ فقط، بلُ للتشويقِ إليه؛ فإنَّ ما حقُّه التقديمُ إذا أُخِّرَ تبقى النفسُ مترقبةً له فإذا وردَ عليها تمكَّنَ عندها فضلُ تمكَّنَ) (١).

ويظهر في هذا النص أن أبا السعود لم يجعل الأمر مقصوراً على المناسبة اللفظية فقط، بل ذكر لذلك علة أخرى معنوية، وهذا الذي ينبغي القول به؛ لأن كلام الله سبحانه معجز في لفظه ومعناه. والذي يظهر لي أن هذا هو مذهب جل العربيين وإن لم يصرحوا بذلك أحياناً.

(١) تفسير أبي السعود ٨٧/٩.



المبحث السابع : أثرها في التناوب بين الجمل والأفعال والأسماء والحروف :

قد تنوب الجملة الاسمية عن الفعلية أو الفعل المضارع عن الماضي أو المبني للمجهول عن المبني للمعلوم أو صيغة عن أخرى، وهذا يجري لأسباب يذكرها العلماء، والذي يعنينا منها هو ما كان من أجل مراعاة التناسب اللفظي، ولا يلزم أن يكون السبب الوحيد في هذا التناوب مراعاة التناسب، بل قد يصحب هذا السبب أسباب أخرى معنوية.

ومما وقفت عليه من صور صرّح فيها بالتناوب لأجل هذه المراعاة ما

يأتي :

الصورة الأولى : نيابة الجملة الاسمية عن الجملة الفعلية :

ومن الشواهد على ذلك إنابة جملة ﴿أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ مناب الجملة الفعلية (صَمْتُمْ) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاءَ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]. الأصل: أدعوتوهم أم صمتم؛ لأن ما قبل (أم) جملة فعلية (دعوتوهم)، لكنه أناب الجملة الاسمية مناب الفعلية طلباً للمناسبة اللفظية؛ لأن رءوس الآي قبلها وبعدها بالنون، نحو: ينصرون، صادقين(١).

﴿أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ ولم يقل: أم صمتم. قال أبو جعفر: المعنى في ﴿أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ وفي "أم صمتم" واحد. هذا قول سيبويه(٢).

ويظهر لي أن قصده بأن المعنى واحد هنا أنه من جهة العموم، أما من حيث

(١) انظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ٤٣١/١، والبحر المحيط ٢٤٩/٥، والدر المصون

٥٣٨/٥، وفتح القدير ٣١٦/٢.

(٢) انظر : الكتاب ٦٤/٣، ١٠٨.

التفصيل والتدقيق فلا بد أن يكون هناك أسرار معنوية جاءت بسبب هذا التناوب بين الجملتين، إذ من البعيد أن يحمل ما في القرآن الكريم من تصرف في الألفاظ على أمور لفظية لا تشعر بأي اختلاف في المعنى .

وقد أطال ابن عاشور الكلام في هذه الآية، فبين أنه لا فرق في المعنى بين الجملتين مستنداً على رأي سيوييه، فقال : (وَوَقَعَ قَوْلُهُ: ﴿أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ مُعَادِلٌ: ﴿أَدْعَوْتُمُوهُمْ﴾ مَعَ اخْتِلَافِ الْأَسْلُوبِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ بِالْفِعْلِيَّةِ وَالْإِسْمِيَّةِ، فَلَمْ يَقُلْ: أَمْ صَمْتُمْ، فِي تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ (١)، عَنِ ثَعْلَبِ: أَنَّ ذَلِكَ لِأَنَّهُ رَأْسُ آيَةٍ؛ أَي: لِمُجَرَّدِ الرَّعَايَةِ عَلَى الْفَاصِلَةِ، قَالَ: وَصَامِتُونَ وَصَمْتُمْ عِنْدَ سَيَوِيهِ وَاحِدٌ؛ أَي: الْفِعْلُ وَالْوَصْفُ الْمَشْتَقُّ مِنْهُ سَوَاءٌ؛ يُرِيدُ لَا تَفَاوُتَ بَيْنَهُمَا فِي أَصْلِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ لَمَّا كَانَ فِي قُوَّةِ الْمَصْدَرِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَثَرٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْإِسْمِ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ دَعْوَتُكُمْ إِيَّاهُمْ وَصَمْتُكُمْ عَنْهُمْ، فَيَكُونُ الْعُدُولُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ لَيْسَ لَهُ مُقْتَضٍ مِنَ الْبَلَاغَةِ، بَلْ هُمَا عِنْدَ الْبَلِيغِ سَيَّانٌ).

ثم بين أن العدول إلى الجملة الاسمية — وإن كان المعنى بينهما واحداً — أفصح؛ لأن فيها مراعاة للتناسب اللفظي، ومراعاة ذلك من الأمور التي ينبغي أن يُعنى بها الفصيح، فقال: (وَلَكِنَّ الْعُدُولَ إِلَى الْإِسْمِيَّةِ مِنْ مُقْتَضَى الْفَصَاحَةِ، لِأَنَّ الْفَوَاصِلَ وَالْأَسْجَاعَ مِنْ أَفَانِينَ الْفَصَاحَةِ، وَفِيهِمَا تَظْهَرُ بَرَاةُ الْكَلَامِ؛ إِذْ يَكُونُ فِيهِ إِيفَاءٌ بِحَقِّ الْفَاصِلَةِ مَعَ السَّلَامَةِ مِنَ التَّكْلُفِ، كَمَا تَظْهَرُ بَرَاةُ الشَّاعِرِ فِي تَوْفِيْتِهِ بِحَقِّ الْقَافِيَةِ إِذَا سَلِمَ مَعَ ذَلِكَ مِنَ التَّكْلُفِ) (٢).

وقد أوردت كلامه هذا على الرغم من طوله لأبين للقارئ الكريم أن

(١) في ٣٤٢/٧.

(٢) التحرير والتنوير ٢١٩/٩.

مراعاة التناسب اللفظي أمر يجب العناية به لما له من الأثر الكبير في النفوس، وأنه شيء مقصود، وهو من أفانين الفصاحة متى ما سلم من التكلف، وكان مدعوماً بأسرار بيانية أخرى.

الصورة الثانية: نيابة الجملة المصدرية بفعل ناسخ عن الجملة الفعلية:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَضْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٦]. الأصل: أم لم تعظ، ولكنه أناب جملة "لم تكن من الواعظين" منابها من أجل مراعاة التناسب اللفظي؛ لأن رءوس الآي بعدها بالنون، نحو: الأولين، بمعذبين.

قال أبو حيان: (وَعَادَلْ أَوْعَضْتَ بِقَوْلِهِ: أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يُعَادِلُهُ: أَمْ لَمْ تَعْظُ. كَمَا قَالَ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْزَعْنَا أَمْ صَبْرُنَا مَا لَنَا مِنْ مَّحِيصٍ﴾ [إبراهيم: ٢١] لِأَجْلِ الْفَاصِلَةِ (١). وهنا أبو حيان يؤكد ما ذهب إليه بشهادة استعمال آخر.

الصورة الثالثة: نيابة المبنى للمجهول عن المبنى للمعلوم:

ومن شواهد ما يأتي:

١- ﴿وَأَزْدُجِرَ﴾ من قوله تعالى: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ﴾ [القمر: ٩]. الأصل: ازدجر بالبناء للمعلوم لكنه بُني للمجهول من أجل أن يتناسب مع ما قبله وما بعده من رءوس الآي التي هي راء قبلها مكسور، نحو: عسر، فانتصر.

قال القرطبي: ("وَأَزْدُجِرَ"؛ أي: زُجِرَ عَنْ دَعْوَى التُّبُوَّةِ بِالسَّبِّ وَالْوَعِيدِ بِالْقَتْلِ. وَقِيلَ إِذَا قَالَ: (وَأَزْدُجِرَ) بِلَفْظِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لِأَنَّهُ رَأْسُ آيَةٍ (٢).

(١) البحر المحيط ١٨٠/٨.

(٢) تفسير القرطبي ١٣١/١٧.

٢- (حُمد) من قولهم : (من طابت سَرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ). والأصل:
 حَمِدَ الناسَ سِيرَتَهُ، لكنهم بنوه للمجهول من أجل الحفاظ على السجعة (١).
 قال ابن هشام : (يجوز حذف الفاعل إمَّا لِلجَهْلِ به، أو لِعَرَضِ لَفْظِي، أو
 معنوي، فالأول كَقَوْلِكَ: سُرِقَ المَتَاعُ... والثاني: كَقَوْلِهِم: " من طابت
 سَرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ"؛ فَإِنَّهُ لو قيل: حَمِدَ النَّاسُ سِيرَتَهُ اختلت السجعة (٢).

الصورة الرابعة: نيابة الفعل المضارع عن الماضي :

ومن شواهد ذلك إنباء الفعل ﴿يَقْتُلُونَ﴾ مناب الفعل الماضي (قتلوا) في
 قوله تعالى: ﴿كَلِمًا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا
 يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: ٧٠]. وذلك من أجل تناسب رءوس الآي؛ إذ هي
 بالنون (٣)، والأصل أن يُسَوِّيَ بينهما، كما سَوَّى بينهما في موضع آخر، فقال
 تعالى: ﴿فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾ [الأحزاب: ٢٦]. فعبر بالمضارع
 في الموضعين: تقتلون، تأسرون (٤).

قال العكبري: ("فريقًا" الأول مفعول "كذبوا"، والثاني مفعول "يقتلون"،
 و"كذبوا" جواب "كلما"، و"يقتلون" بمعنى "قتلوا"، وإنما جاء كذلك لتوافق
 رءوس الآي) (٥).

(١) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ٤٢١/١، وهمع الهوامع ٥٨٣/١.

(٢) شرح قطر الندى ١٨٧.

(٣) انظر: الموسوعة القرآنية ١٣٥/٣.

(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن ٦٧/١.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٤٥٢/١.

الصورة الخامسة : نيابة اسم الفاعل عن اسم المفعول :

وقد وقفت على شاهدين صرّح فيهما بذلك:

١- نيابة ﴿رَاضِيَةٌ﴾ عن (مرضيّة) في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]. الأصل : عيشة مرضية؛ لأنها هي التي وَقَع عَلَيْهَا الرضا، لكنه قال : راضية مراعاة للتناسب اللفظي؛ لأنه رأس آية، ورءوس الآي قبل وبعد من هذه السورة يوافقها ذلك، نحو : حسابه، عالية، دانية(١).

٢- نيابة ﴿دَافِقٌ﴾ عن (مدفوق) في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦]. الأصل مدفوق؛ لأن الماء هو من وقع عليه الفعل فهو مدفوق لا دافق، ولكنه أناب اسم الفاعل (دافق) مراعاة للتناسب اللفظي بين أواخر الآيات، نحو: حافظ، الترائب، لقادر، السرائر(٢).

الصورة السادسة : نيابة اسم المفعول عن اسم الفاعل:

وقد وقفت على شاهدين صرّح فيهما بذلك:

١- نيابة ﴿مَسْتُورًا﴾ عن (ساترًا) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥]. الأصل: ساترًا؛ لأن الحجاب هو الذي يستر، لا يُستر، فهو ساتر، لكنه أناب اسم المفعول (مستورًا) منابه مراعاة للتناسب اللفظي؛ لأنه رأس آية، ورءوس الآي قبل وبعد توافقت ذلك، نحو : غفورًا، نفورًا(٣).

(١) انظر : معترك الأقران في إعجاز القرآن ٣٠/١.

(٢) انظر : معترك الأقران في إعجاز القرآن ٣٠/١.

(٣) انظر : معترك الأقران في إعجاز القرآن ٣٠/١.

٢- نيابة ﴿مَأْتِيًا﴾ [عن (آتِيًا) في قوله تعالى : ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ [مريم: ٦١]. الأَصْلُ : آتِيًا، لكنه جاء بصيغة اسم المفعول؛ لأنه رأس آية، ورءوس الآي قبل وبعد يناسبها ذلك، نحو: شيئًا، عشياً، تقيًا (١).

الصورة السابعة: نيابة المصغر عن المكبر:

قد يؤتى بالاسم المصغر بدلاً عن أصله المكبر طلباً للمشاكلة اللفظة، ومن شواهد ذلك ما جاء في قوله - ﷺ -: (يا أبا عُمير ما فعل النغير) (٢). قال - ﷺ -: النغير بالتصغير؛ لأغراض ذكر منها شرح الحديث مراعاة السجع، قال نور الدين الملا الهروي : (قَالَ: وَإِبَاحَةُ تَصْغِيرِ الْأَسْمَاءِ، قُلْتُ: لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى اللَّطْفِ وَالشَّفَقَةِ، لَا سِيمًا وَفِيهِ مُرَاعَاةُ السَّجْعِ) (٣).

الصورة الثامنة: نيابة الكنية عن الاسم:

قد يؤتى بالكنية بدلاً عن الأصل الاسم من أجل مراعاة التناسب اللفظي، ومن شواهد ذلك ما قاله الرسول - ﷺ -: (يا أبا عُمير ما فعل النغير) (٤). فـ "عُمَيْرٌ" تصغير "عَمْرُو" وهو ابن أبي طلحة الأنصاري، واسمه زيد بن سهل، وهو أخو أنس بن مالك لأمه وأمهما أم سليم (٥). وقد أتى - ﷺ - بالكنية نيابة عن الاسم مراعاة لتناسب اللفظ.

(١) انظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن ٣٠/١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بهذا اللفظ في باب الانبساط إلى الناس ٣٠/٨، رقم الحديث

٦١٢٩.

(٣) مرقاة المفاتيح ٣٠٦٢/٧.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) انظر: عمدة القاري ١٧٠/٢٢.

قال نور الدين الملا الهروي في سياق شرحه لهذا الحديث : (وَعَدَلَ عَنِ اسْمِهِ إِلَى كُنْيَتِهِ مُرَاعَاةً لِلسَّجْعِ فِي الْكَلَامِ) (١).

الصورة التاسعة : نيابة الظاهر عن المضمرة :

ومن شواهد إنباء ﴿الأتى﴾ عن الضمير (هنّ) في قوله تعالى : ﴿الْكُمُ الذِّكْرُ وَلَهُ الْآتَى﴾ [النجم: ٢١]. الأصل: وله هنّ، ولكنه عدل عنه مراعاة للتناسب اللفظي بين رءوس الآي.

قال أبو السعود : (أَلْكُمُ الذِّكْرُ وَلَهُ هُنَّ ؛ أَي : تَلِكُ الْأَصْنَامُ فَوْضِعَ مَوْضِعِ "الْآتَى" لِمُرَاعَاةِ الْفَوَاصِلِ ...) (٢).

الصورة العاشرة : نيابة جمع التكسير عن جمع المؤنث السالم :

ومن شواهد ذلك (الغدايا) في قول العرب: (إِنِّي لَأَتِيهِ بِالْغَدَايَا وَالْعَشَايَا).
والأصل: بالغدوات، ولكنهم قالوا : الغدايا مراعاة للتناسب اللفظي (٣).
قال النووي : (وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ: "إِنِّي لَأَتِيهِ بِالْغَدَايَا وَالْعَشَايَا" جَمَعُوا الْغَدَاةَ عَلَى غَدَايَا إِتِّبَاعًا لـ "عشايَا"، ولو أفردت لم يجز إلا غدوات) (٤).

الصورة الحادية عشرة : نيابة صيغة عن أخرى :

هناك بعض الأسماء التي جاءت على صيغة خاصة، وكان ملحوظ في مجيئها على هذه الصيغة دون غيرها من الصيغ مراعاة التناسب اللفظي، ومن شواهد ذلك ما يأتي :

(١) جمع الوسائل في شرح الشمائيل ٢٥/٢.

(٢) تفسير أبي السعود ١٥٨/٨.

(٣) انظر : فيض القدير ٦١/٣.

(٤) شرح النووي على مسلم ١٨٧/١.

١- نيابة (ناخرة) عن (نخرة) في قوله تعالى: ﴿أَءَازَا كَمَا عَظَامًا نَخْرَةً﴾ [النازعات: ١١]. قرئ: نخرة وناخرة، وقد رجح بعضهم: ناخرة؛ لأن القراءة بها فيه تحقيق للمشاكلة اللفظية مع آخر الآيات قبلها وبعدها، نحو: الحافرة، خاسرة.

قال ابن خالويه: (قوله تعالى: "نخرة" يقرأ بإثبات الألف وحذفها، فالحجة لمن أثبت أنه أراد عظاماً عارية من اللحم مجوفة، والحجة لمن حذف أنه أراد بالية قد صارت تراباً، وقيل: هما لغتان مثل طمع وطمع. والأجود إثبات الألف؛ ليوافق اللفظ ما قبلها وبعدها من رءوس الآي) (١).

ويظهر هنا ترجيحه القراءة التي حصل فيها التناسب اللفظي، وهذا فيه دلالة على أن التناسب اللفظي أمر له قيمته وأثره، ولو لم يكن كذلك لما قوي على أن يكون مرجحاً لقراءة على أخرى.

٢- نيابة (دعواهم) عن (دعائهم) في قوله تعالى: ﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَأَخْرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]. الأصل: وآخر دعائهم، ولكنه عدل إلى دعواهم حتى تتناسب مع (دعواهم) التي سبق ذكرها.

قال الطبري: (وقيل: "طغواها" بمعنى: طغيانهم، وهما مصدران؛ للتوفيق بين رءوس الآي، إذ كانت الطغوى أشبه بسائر رءوس الآيات في هذه السورة، وذلك نظير قوله: ﴿وَأَخْرُ دَعْوَاهُمْ﴾ بمعنى: وآخر دعائهم) (٢).

(١) الحجة في القراءات السبع ٣٦٢.

(٢) تفسير الطبري ٣٠/٢١٤.

٣- نيابة ﴿كُفُورًا﴾ عن (كافر) في قوله تعالى : **إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ**
إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كُفُورًا [الإنسان: ٣]. الأصل : كافر ليقابل ﴿شَاكِرًا﴾
 لكنه أناب (كُفُورًا) عنه من أجل مراعاة رعوس الآي.

قال أبو السعود في سياق حديثه عن هذه الآية : (وإيراد الكفور؛ لمراعاة
 الفواصل، والإشعار بأن الإنسان قلما يخلو من كفران ما، وإنما المؤاخذ عليه
 الكفر المفرط) (١).

٤- نيابة (طغوها) عن (طغيانها) في قوله تعالى : ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ
 بِطُغْيَاهَا﴾ [الشمس: ١١]. الأصل : بطغيانها، ولكنه أناب طغواها مراعاة
 للتناسب اللفظي.

قال الطبري : (وقيل : "طغواها" بمعنى : طغيانهم، وهما مصدران؛ للتوفيق
 بين رعوس الآي، إذ كانت الطغوى أشبه بسائر رعوس الآيات في هذه
 السورة) (٢).

٥- نيابة (قَدَّر) عن (قَدَّر) المضعف في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ
 فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٣]. من قرأ (قَدَّر) بالتخفيف أراد المشاكلة اللفظية مع
 (هدى).

قال ابن خالويه : (قوله تعالى : ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ يقرأ بالتشديد
 والتخفيف، فالحجة لمن شدد قوله تعالى : ﴿وَوَخَّلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ
 تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، والحجة لمن خفف أنه طابق بين اللفظين، فجعل
 "قَدَّر" كـ "هدى" (٣).

(١) تفسير أبي السعود ٧١/٩.

(٢) تفسير الطبري ٢١٤/٣٠.

(٣) الحجة في القراءات السبع ٣٦٨.

- ٦- نيابة ﴿سِينِينَ﴾ عن (سيناء) في قوله تعالى: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين: ٢]. مراعاة للتناسب اللفظي؛ لأنه رأس آية، ورءوس الآي قبل وبعد بالنون، نحو: الزيتون، الأمين (١).
- ٧- نيابة (لامّة) عن (ملمّة) في قوله - ﷺ -: (أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ، مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَّةٍ) (٢). الأصل: ملممة؛ لأنها من الفعل الرباعي (أَلَمَّ)؛ لكنه عدل عن الأصل مراعاة للتناسب اللفظي كما هو ظاهر (٣).
- قال أبو هلال العسكري: (وكان - ﷺ - ربما غير الكلمة عن وجهها للموازنة بين الألفاظ وإتباع الكلمة أخواتها؛ كقوله - ﷺ -: "أعيذه من الهامة، والسامة، وكل عين لامّة". وإنما أراد "ملمّة") (٤).
- ٨- نيابة (مأمورة) عن (مؤمّرة) في قوله - ﷺ -: (خير المال سكة مأبورة، وفرس مأمورة) (٥). الأصل: مؤمّرة ولكن نابت عنها "مأمورة" مراعاة للتناسب اللفظي مع "مأبور"؛ لأنها من أمرها الله؛ أي: كثرها (٦).
- قال السيوطي: (وفي أماني القالي: قال أبو عبيدة: يقال: "خيرُ المال سكةٌ مأبورة أو مُهّرة مأمورة"؛ أي: كثيرة الولد، وكان ينبغي أن يقال: مؤمّرة ولكنه اتبع مأبورة) (٧).

(١) انظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن ٣١/١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ١٤٧/٤، رقم الحديث ٣٣٧١.

(٣) انظر: المثل السائر ٢٢٠/١، وعلوم البلاغة: البيان، المعاني، البديع ٣٦٣.

(٤) الصناعتين ٢٦١.

(٥) انظر الحديث بهذا اللفظ في غريب الحديث للقاسم ابن سلام ٣٤٩/١، وغريب الحديث

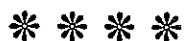
للخطابي ٧٢٩/١، ومسند الشهاب القضاعي ٢٣٠/٢.

(٦) انظر: المخصص ٤٤٨/٣، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١٠٦/١.

(٧) الزهر ٢٧٠/١.

الصورة الثانية عشرة : نيابة حرف عن حرف آخر:

ومن شواهد نيابة اللام عن (إلى) في قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]. الأصل: أوحى إليها، لكنه أناب اللام مناب (إلى) مراعاة للتناسب اللفظي بين رءوس الآي قبلها، نحو: أخبارها، ما لها (١).
قال أبو حيان: (وَعَدَّيْ "أَوْحَى" بِاللَّامِ لَا بِـ"إِلَى"، وَإِنْ كَانَ الْمَشْهُورُ تَعْدِيَّتَهَا بِـ"إِلَى" لِمُرَاعَاةِ الْفَوَاصِلِ) (٢).



(١) انظر: اللباب في علوم الكتاب ٤٤٩/٢٠، ومعتك الأقران في إعجاز القرآن ٣٠/١.

(٢) البحر المحيط ٥٢٣/١٠.

المبحث الثامن: أثرها في الإبدال والإعلال:

قد تلجئ مراعاة التناسب اللفظي إلى إبدال أحد حروف الكلمة حرفاً

آخر، ومن شواهد ذلك ما يأتي:

١- إبدال الهمزة ياء في (رِيًّا) من قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِثِيًّا﴾ [مريم: ٧٤]. قرئ: رِيًّا بإبدال الهمزة ياء وإدغام الياء في الياء (١)، ومن تعليلاتهم لقلب الهمزة ياء مراعاة التناسب اللفظي بين رءوس الآي قبلها، نحو: جثيًّا، نديًّا.

قال الطبري: (واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقراءته عامة قراء أهل

المدينة: "وَرِيًّا" غير مهموز، وذلك إذا قرئ كذلك يتوجه لوجهين:

أحدهما: أن يكون قارئه أراد الهمزة، فأبدل منها ياء، فاجتمعت الياء المبدلة من الهمز والياء التي هي لام الفعل، فأدغمتا، فجعلتا ياء واحدة مشددة لِيُدْحِقُوا ذلك — إذ كان رأس آية — بنظائره من سائر رءوس الآيات قبله وبعده... (٢).

٢- إبدال الهمزة ألفاً في (شان) من قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]. الأصل: شَأْن، فقرأ بقلب الهمزة ألفاً (٣)، وذلك من أجل مراعاة رءوس الآي؛ لأن الآيات قبلها وبعدها منتهية بالألف والنون.

قال أبو شامة: (قلت: وفيه أيضاً تأخي رءوس الآي في مثل: ﴿كُلَّ يَوْمٍ

هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ (٤).

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٤٢.

(٢) تفسير الطبري ١٨/٢٤٢.

(٣) إبراز المعاني من حرز الأماني ١٦٥-١٦٦.

(٤) إبراز المعاني من حرز الأماني ١٦٦.

٣- إبدال الهمزة ألفاً في (الباس) من قوله - صلى الله عليه وسلم - :
 (اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ أَذْهِبِ الْبَاسَ، اشْفِهِ وَأَلِّتِ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ،
 شِفَاءَ لَا يُغَادِرُ سَقَمًا) (١).

الأصل : البأس، لكنه أبدل الهمزة ألفاً طلباً للمناسبة اللفظية بين الناس
 والبأس.

قال نور الدين الملا الهروي : (وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: "اللَّهُمَّ أَذْهِبِ
 الْبَاسَ"، وَهُوَ يَبْدُلُ الْهَمْزَ هُنَا؛ مُرَاعَاةً لِلسَّجْعِ فِي قَوْلِهِ: "رَبَّ النَّاسِ") (٢) .
 ٤- إبدال الواو همزة في (مأزورات) من قوله : (ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ
 مَأْجُورَاتٍ) (٣). الأصل : موزورات، لكنه قلب الواو همزة لتناسب
 (مأجورات) (٤).

قال أبو هلال العسكري : (وقوله عليه السلام: "ارجعن مأزورات، غير
 مأجورات" . وإنما أراد "موزورات"، من الوزر. فقال: مأزورات، لمكان
 مأجورات، قصداً للتوازن، وصحة التسجيع) (٥).
 وقد أوضح ابن حجر لمَ كان أصله الواو لا الهمزة؟ فقال : (وَلَوْ أَفْرَدَتْ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ١٣٢/٧، رقم الحديث ٥٧٤٣، باب رقية النبي صلى الله عليه وسلم.

(٢) مرقاة المفاتيح ١١٢٤/٣.

(٣) جاء في مصنف عبد الرزاق ٤٥٦/٣، باب منع النساء اتباع الجنابة، رقم الحديث ٦٢٩٩ أن
 قائله عمر رضي الله عنه، وجاء في شرح النووي على مسلم ١٨٧/١، وفتح الباري ٣٠٦/١
 أن قائله الرسول صلى الله عليه وسلم.

(٤) انظر: المثل السائر ٢٢٠/١، وشرح النووي على مسلم ١٨٧/١ وفيض القدير ٦١/٣، والبلاغة
 العربية ٥١١/٢.

(٥) الصناعتين ٢٦١.

لقليل: "موزورات" بالواو؛ لأنه من الوزر(١).

ويظهر من الشواهد السابقة أنها اشتركت جميعاً بأن الإبدال والإعلال كان في الهمزة، وهذا ليس بغريب؛ لأن الهمزة يكثر تخفيفها إما بالحذف وإما بالإبدال، والتخفيف غرض منشود، وقد ورد في فصيح كلام العرب تخفيفها كثيراً؛ فما بالك إذا صاحب هذه الغاية غاية أخرى وهي مراعاة التناسب اللفظي!

وبعدُ فما ذكرت من آثار نحوية أو تصريفية لهذه المراعاة اللفظية في هذه المباحث تعد هي أبرز ما وقفت عليه لتوضيح هذه الظاهرة، وينبغي في الختام التأكيد على أمر قد أكدت عليه مراراً في ثنايا البحث وهو أنه لا يصح أن يقصر ما في القرآن الكريم مما جاء مخالفاً للأصل على أمور لفظية، وكذلك السنة النبوية الشريفة، بل لا بد أن يكون مصاحباً لذلك أسرار أخرى معنوية أشار إلى بعضها بعض العلماء، وخفي كثيرٌ منها على أكثرهم، قال السيوطي نقلاً عن ابن الصائغ بعد أن ساق شواهد عدة لمراعاة التناسب اللفظي في القرآن الكريم: (قال ابن الصائغ: لا يمتنع في توجيه الخروج عن الأصل في الآيات المذكورة أمور أخرى مع وجه المناسبة، فإن القرآن العظيم - كما جاء في الأثر - لا تنقضي عجائبه)(٢).

(١) فتح الباري ١/٣٠٦.

(٢) معترك الأقران في إعجاز القرآن ١/٣١.

الخاتمة :

في هذه الخاتمة أقف على أهم نتائج البحث، ومنها :

١- للتناسب اللفظي أهميته الكبيرة في الكلام، فسعى إليه العرب في كلامهم، وقد ورد في القرآن الكريم والحديث الشريف ما نصّ عليه كثيرٌ من العلماء بأن فيهما ما روعي فيه التناسب اللفظي بين الكلمات والجمل.

٢- كمال مراعاة التناسب اللفظي أن يكون مقويًا للمعنى المراد موافقًا له، ليس فيه تكلفٌ يخل بالمعنى المراد. وهذا ثابت في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وفصيح كلام العرب.

٣- كثر عند العلماء استعمال ثلاث مصطلحات لظاهرة مراعاة التناسب اللفظي، وهي الفاصلة، ورأس الآية، والسجع، فالفاصلة ورأس الآية يطلقان على القرآن الكريم خاصة، والسجع على غير القرآن، والفاصلة هي الكلام التام المنفصل عمّا بعده، ورأس الآية آخر الآية، والفاصلة أعم من رأس الآية؛ فكل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية.

٤- تحاشى أكثر المفسرين ومعربي القرآن إطلاق مصطلح السجع على القرآن الكريم، وذهب جمهور العلماء إلى تحريم ذلك أو كراهيته؛ لأنهم يرون أن السجع قد ورد فيه الذم، فلا يليق أن يطلق ما ورد فيه الذم على القرآن الكريم، ولأنهم يرون أن هناك فرقًا بين السجع والفواصل؛ فالسجع يُقصد ثم يُحال المعنى عليه، وهذا فيه نوع من التكلف، أما الفاصلة فالمقصود بها المعنى أولاً، ثم يُحال عليه اللفظ؛ فالسجع عيب والفواصل بلاغة، وذهب بعض العلماء ومنهم ابن الأثير إلى جواز إطلاق السجع على القرآن الكريم، وقالوا بأنه لا فرق بين السجع والفواصل.

٥- من آثار التناسب اللفظي الحذف، وأكثر ما حذف لأجل تلك المراعاة ياء المتكلم، وقد حُذفت وهي مفعول به كثيرًا، ثم وهي مضاف إليه،

ولعل السبب في كثرة حذفها أن فيه ما يدل عليها بعد الحذف وهو الكسرة،
ولبعض العلماء نصوص تدل على ذلك.

٦— يعد النحاس من أكثر من عُني بظاهرة التناسب اللفظي في القرآن
الكريم، وقد صرّح كثيراً بأن من أسباب حذف ياء المتكلم وهاء الغائب
مراعاة التناسب اللفظي، وذلك في كتابه الموسوم بـ"إعراب القرآن".

٧— مما حُذف كثيراً لأجل المراعاة اللفظية هاء الغائب، وأكثر حذفه
مفعولاً به، وجل المواضع التي حُذف فيها كان عائداً في جملة الصلة.

٨— حذف الضمير المنفصل لأجل مراعاة التناسب بعيد، صرّح بذلك
النحاس، وهو كما قال فلم أقف على شيء من ذلك، بخلاف حذف المتصل
فهو كثير جداً، وأكثر الضمائر المتصلة حذفاً ياء المتكلم ثم هاء الغائب.

٩— من آثار مراعاة التناسب اللفظي حذف الحروف، وجل ما صرّح
بحذفه حروف المباني، وغالب المحذوف منها ياء المنقوص، وأكثر من أشار إلى
ذلك النحاس.

١٠— حذف حروف المعاني قليل، ولم يُحذف إلا ومعه ما اتصل به، فقد
ورد نادراً حذف حرف الجر مع المجرور به، وحذف حرف العطف مع
المعطوف به.

١١— الزيادة لأجل مراعاة التناسب اللفظي بأنواعها قليلة، وقد يكون
من أسباب ذلك أن في الزيادة إثقالاً، وأنه يصعب ادعاء الزيادة لأجل مراعاة
التناسب اللفظي.

١٢— من أكثر ما زيد لأجل المراعاة اللفظية حرف الألف في آخر
الكلمة، نحو: السيلا، الظنونا.

١٣— كان لمراعاة التناسب اللفظي أثرٌ في الإفراد والتثنية والجمع، ولهذا
أربع صور أكثرها وروداً إفراداً ما حقه الجمع، ولعل سبب ذلك أن فيه رجوعاً

إلى الأصل والأخف، ثم جمع ما حقه الأفراد، وأقلها ورودًا إفراد ما حقه التثنية، ثم تثنية ما حقه الأفراد.

١٤- من آثار مراعاة التناسب اللفظي تذكير ما حقه التأنيث، وتأنيث ما حقه التذكير، ولم أقف إلا على مواضع قليلة صرح فيها بذلك.

١٥- كان لمراعاة التناسب اللفظي أثرٌ في الإعراب؛ فربما رُفعت الكلمة والأولى فيها النصب أو الجزم من أجل تحقيق هذه الغاية، لكن تأثيرها فيه قليل؛ فلم أقف إلا على عدة شواهد كلها تعود لحالتين، هما: رفع ما لأولى فيه الجزم، والأخرى رفع ما الأولى فيه النصب، ولعل السبب في ذلك أن الإعراب أمرٌ يتوقف عليه فهم المعنى، فمجال العدول عن القياس فيه يفضي إلى فساد المعنى، ومع قلة وقوعه فإن لكلا الوجهين الإعرابين: المعدول إليه والمعدول عنه توجيهه الذي لا يعارض القواعد النحوية.

١٦- كان لمراعاة التناسب اللفظي أثره الكبير في صرف بعض الكلمات التي حكم عليها القياس بمنع الصرف، بل إن صرف الممنوع من الصرف لهذه الغاية من أكثر الأمور التي تناولها النحويون في كتبهم.

١٧- من آثار مراعاة التناسب تقديم ما الأصل فيه التأخير، وتأخير ما الأصل فيه التقديم، ومن أكثر ما تُصرف فيه لأجل ذلك الجار والمجرور؛ فقد قُدِّمَ على متعلقهما كثيرًا، وهذا يؤكد ما قَعَدَه النحويون من أن الجار والمجرور يغتفر فيهما ما لا يغتفر في غيرهما، ثم يلي ذلك تقديم المفعول به على الفعل والفاعل.

١٨- يُعد أبو السعود أكثر من عني بظاهرة التقديم والتأخير والبحث عن أسبابها، وقد ذكر في مواضع كثيرة من تفسيره أن من أسبابها مراعاة التناسب اللفظي.

١٩- من آثار مراعاة التناسب اللفظي التناوب بين الجمل والأفعال والأسماء والحروف، فقد نابت جملة مناب أخرى، وفعل مناب آخر واسم مناب اسم وحرف مناب حرف من أجل تحقيق هذا الأمر، وأكثر ما ورد من ذلك تناوب الأسماء كنيابة صيغة مناب أخرى، مثل نيابة اسم الفاعل مناب اسم المفعول، والعكس، أما تناوب الجمل والأفعال فقليل جدًا.

٢٠- من آثار مراعاة التناسب اللفظي وقوع الإعلال والإبدال في بعض الكلمات، ويظهر من الشواهد السابقة أنها اشتركت جميعًا بأن الإبدال والإعلال واقع في الهمزة، وهذا ليس بغريب؛ لأن الهمزة يكثر تخفيفها إما بالحذف وإما بالإبدال، والتخفيف غرض منشود، وقد ورد في فصيح كلام العرب تخفيفها كثيرًا؛ فما بالك إذا صاحب هذه الغاية غاية أخرى وهي مراعاة التناسب اللفظي!

٢١- رجَّح الطبري في موضع وابن خالويه في موضع آخر قراءة على قراءة أخرى بسبب أن في هذه القراءة تناسبًا لفظيًا ليس في الأخرى. وهذا فيه دلالة كبيرة على أن التناسب اللفظي أمر معتبر وله قيمته العلمية.

٢٢- جُلُّ الآثار النحوية والتصريفية التي نُصَّ عليها بأنها بسبب مراعاة التناسب اللفظي لم تجد من العلماء من استنكرها أو أبطلها إلا في حالات نادرة، نحو إنكار بعض المغاربة زيادة الألف في آخر الاسم للتناسب، نحو: الظنونا، والسبيلا.

ونحو إنكار ابن قتيبة ما ذكره الفراء من أن "جنتان" التي وردت في سورة الرحمن إنما هي جنة واحدة، ولكن ثنائها من أجل مراعاة الفواصل. وفي الختام أحمد الله سبحانه وتعالى على أن منَّ عليَّ بإتمام هذا البحث، وأسأله سبحانه أن ينفع به، وأن يكون خالصًا لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

ثبت المصادر والمراجع

- أجد العلوم/ لأبي الطيب محمد صديق خان الحسيني القنوجي، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع/ لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مصر: شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
- إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر/ لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء، المحقق: أنس مهرة، الطبعة الثالثة، لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ.
- الإتقان في علوم القرآن/ لجلال الدين السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، الطبعة الأولى، لبنان: دار الفكر، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- إصلاح المنطق/ لابن السكيت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق، المحقق: محمد مرعب، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- إعجاز القرآن للباقلاني/ لأبي بكر الباقلاني محمد بن الطيب، تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الخامسة، مصر: دار المعارف، ١٩٩٧ م.
- إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة/ لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، الطبعة: الأولى، بيروت: المكتبة العنصرية، ١٤٢٤ هـ.
- البحر المحيط/ لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- البرهان في علوم القرآن/ للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة.

- البلاغة العربية/ لعبد الرحمن بن حسن حَبَنَكَة الميداني الدمشقي، الطبعة: الأولى، دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- البيان في عدّ آي القرآن/ لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، تحقيق: غانم قدوري الحمد، الطبعة الأولى، الكويت: مركز المخطوطات والتراث، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس/ لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- التبيان في إعراب القرآن/ لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي البجاوي، الطبعة الثانية، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن/ لعبد العظيم بن الواحد ابن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني، تقديم وتحقيق: الدكتور حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»/ لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، تونس: الدار التونسية للنشر.
- تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي/ لأبي العلا محمد عبد الرحمن المباركفوري، بيروت: دار الكتب العلمية.
- التسهيل لعلوم التنزيل/ لمحمد الكلبي، الطبعة الرابعة، لبنان: دار الكتاب العربي، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- التصريح بمضمون التوضيح [شرح التصريح على التوضيح]/ لخالد الأزهرى، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)/ لأبي السعود محمد العمادي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- تفسير التعلبي المسمى: الكشف والبيان/ لأبي إسحاق أحمد بن محمد التعلبي

- النيسابوري، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، الطبعة الأولى، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم/ لنصر بن محمد بن أحمد أبي الليث السمرقندي، تحقيق: د. محمود مطرجي، بيروت: دار الفكر.
 - تفسير السمعاني/ لأبي المظفر السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس ابن غنيم، الطبعة الأولى، الرياض: دار الوطن، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
 - تفسير الطبري المسمى: جامع البيان عن تأويل آي القرآن/ لمحمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبي جعفر، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ.
 - تفسير القرآن العزيز/ لأبي عبد الله محمد المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكتر، الطبعة الأولى، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
 - تفسير القرطبي المسمى: الجامع لأحكام القرآن/ لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، القاهرة: دار الشعب.
 - تفسير النسفي (مدارك التبريل وحقائق التأويل)/ لأبي البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الطبعة: الأولى، بيروت: دار الكلم الطيب، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
 - تهذيب اللغة/ لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور، المحقق: محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م.
 - (الجامع الصحيح المختصر) صحيح البخاري/ لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، بيروت: دار ابن كثير، اليمامة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
 - جمع الوسائل في شرح الشمائل/ لعلي بن (سلطان) محمد، نور الدين الملا

الهروي القاري، مصر : المطبعة الشرفية، طبع على نفقة مصطفى البابي الحلبي وإخوته.

● الجمل في النحو/ المنسوب لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، المحقق: د. فخر الدين قبازة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

● حاشية الشَّهابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، الْمُسَمَّاةُ: عِنَايَةُ الْقَاضِي وَكِفَايَةُ الرَّاضِي عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ/ لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، بيروت: دار صادر.

● الحجة في القراءات السبع/ للحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الطبعة الرابعة، بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ.

● خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية/ لعبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

● درة الغواص في أوهام الخواص/ للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبي محمد الحريري، المحقق: عرفات مطرجي، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.

● الدر المصون في علوم الكتاب المكنون/ للسمن الحلبي، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، ود. جاد مخلوف جاد، ود. زكريا النوتي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

● روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني/ لأبي الفضل الألويسي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

● زاد المسير في علم التفسير/ لعبد الرحمن بن الجوزي، الطبعة الثالثة، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ.

● السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير/

لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، القاهرة: مطبعة بولاق
(الأميرية)، ١٢٨٥ هـ.

• سر صناعة الإعراب/ لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هندراوي،
الطبعة الأولى، دمشق: دار القلم، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

• سر الفصاحة/ لأبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي
الجلي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

• شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ لابن عقيل، عبد الله بن عبد
الرحمن العقيلي الهمداني المصري، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد،
الطبعة العشرون، القاهرة: دار التراث، دار مصر للطباعة، سعيد جودة
السحار وشركاه، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

• شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ لعلي بن محمد بن عيسى، أبو
الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي، الطبعة الأولى، بيروت: دار
الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

• شرح الرضي على كافية ابن الحاجب/ لمحمد بن الحسن الإستراباذي المعروف
بالرضي، القسم الأول، تحقيق: د. حسن الحفظي، الطبعة الأولى، الرياض: جامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

• شرح قطر الندى وبل الصدى/ لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله
بن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: محمد محيي الدين
عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، القاهرة، ١٣٨٣ هـ.

• شرح الكافية الشافية/ لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، الطبعة
الأولى، مكة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث العلمي، دمشق: دار
المأمون، ١٤٠٢ هـ.

• شرح مسند أبي حنيفة/ لعلي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين

الملا الهروي القاري، المحقق: الشيخ خليل محيي الدين الميس، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

• شرح النووي على مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)/لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، الطبعة الثانية، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢ هـ.

• الصناعتين: الكتابة والشعر/ لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٩ هـ.

• علوم البلاغة: البيان، المعاني، البديع/ لأحمد بن مصطفى المراغي.

• عمدة القاري شرح صحيح البخاري/ لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بدر الدين العيني، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

• غرائب التفسير وعجائب التأويل/ لمحمود بن حمزة بن نصر، أبي القاسم برهان الدين الكرمانى، ويعرف بتاج القراء، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، بيروت: مؤسسة علوم القرآن.

• غريب الحديث/ لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، الطبعة الأولى، حيدر آباد- الدكن: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

• غريب الحديث للخطابي/ لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

• غريب القرآن: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المحقق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

• فتح الباري شرح صحيح البخاري/ لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب

- الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير/ محمد الشوكاني، بيروت: دار الفكر.
- الفلك الدائر على المثل السائر (مطبوع بآخر الجزء الرابع من المثل السائر)/ لعبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين، أبي حامد، عز الدين، المحقق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، القاهرة: دار فهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير/ لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، الطبعة الأولى، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٦هـ.
- الكتاب/ لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/ لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الكليات/ لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ.
- اللباب في علوم الكتاب/ لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية.
- لسان العرب/ لمحمد بن منظور، الطبعة الثالثة، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- اللمحة في شرح الملحة/ لمحمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي،

- المعروف بابن الصائغ، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الطبعة: الأولى، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر/ لنصر الله بن محمد الشيباني، الجزري، المعروف بابن الأثير الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٤٢٠هـ.
 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ لابن عطية، تحقيق: عبد السلام محمد، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ — ١٩٩٣م.
 - المحكم والمحيط الأعظم/ لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ — ٢٠٠٠م.
 - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح/ لعلي القاري، تحقيق: جمال عيتاني، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ — ٢٠٠١م.
 - المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: فؤاد علي منصور، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ — ١٩٩٨م.
 - مسند الإمام أحمد بن حنبل/ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ — ٢٠٠١م.
 - مسند ابن أبي شيبة/ لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواسي العبسي، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، الطبعة الأولى، الرياض: دار الوطن، ١٩٩٧م.
 - مسند الشهاب/ لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيمون القضاعي المصري، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٦م.
 - مصنف عبد الرزاق/ لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري

- اليمني الصنعاني، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.
- معاني القرآن/ لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: د. هدى قراعة، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
 - معاني القرآن/ لأبي زكريا الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، الطبعة الثالثة، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
 - معاني القرآن وإعرابه/ لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الحديث، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
 - معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)/ لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
 - المعجزة الكبرى القرآن/ لمحمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة، دار الفكر العربي.
 - معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم / لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، الطبعة: الأولى، القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
 - المنحول من تعليقات الأصول/ لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، حققه وخرج نضه وعلق عليه: الدكتور محمد حسن هيتو، الطبعة الثالثة، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر دمشق، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
 - الموسوعة القرآنية/ لإبراهيم بن إسماعيل الأبياري، مؤسسة سجل العرب، ١٤٠٥هـ.
 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ للسيوطي، تحقيق: عبد السلام هارون، ود. عبد العال سالم مكرم: بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٢٠٣	المقدمة
٢٠٦	التمهيد
٢١٥	المبحث الأول : أثرها من حيث الحذف والزيادة
٢٣٥	المبحث الثانى : أثرها من حيث الإفراد والتثنية
٢٤٣	المبحث الثالث : أثرها فى التذكير والتأنيث
٢٤٧	المبحث الرابع : أثرها فى الإعراب
٢٥١	المبحث الخامس : أثرها فى الممنوع من الصرف
٢٥٥	المبحث السادس : أثرها فى التقديم والتأخير
٢٦٧	المبحث السابع : أثرها فى التناسب بين الجمل والأفعال والأسماء والحروف.
٢٧٩	المبحث الثامن : أثرها فى الإبدال والإعلال.
٢٨٢	الخاتمة
٢٨٦	ثبت المصادر والمراجع
٢٩٥	فهرس الموضوعات
